الفصل الثالث

الأهداف التربوية فى مصر

أولا : - القوى والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى الأهداف التربوية فى مصر.

ثانيا : - التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المؤثرة فى الأهداف التربوية فى مصر.

ثالثا : - واقع الأهداف التربوية فى مصر.

١) د. مصطفى كمال حلمى : تقرير تطوير وتحديث التعليم فى مصر سياسته ، وخططه ، وبرامج تحقيقه عام ١٩٨٠.

٢) قانون التعليم عام ١٩٨١

٣) د. عبد السلام عبد الغفار : السياسة التعليمية فى مصر عام ١٩٨٥.

٤) د. أحمد فتحى سرور : إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٩٨٧.

٥) د. حسين كامل بهاء الدين : إتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه

-مؤتمر تطوير التعليم الإبتدائى ١٩٩٣

-المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى ١٩٩٤.

رابعا : تصنيف الأهداف التربوية وفق أربعة محاور رئيسية.

١- تكوين الفرد من حيث :

أ- الفردية أو الذاتية.

ب- الإعداد المعرفى والمهارى للفرد.

جـ- الإعداد القيمى للفرد.

٢-أ- تكوين فرد عضو فى أسرة .

ب - تكوين فرد عضو فى مجتمع.

٣ - تكوين عضو سياسى.

٤ - تكوين عضو اقتصادى.

الفصل الثالث

الأهداف التربوية فى مصر

تناول الفصل السابق رؤية نظرية للأهداف التربوية ، وهو الإطار النظرى للدراسة حيث تم فى هذا الفصل عرض لأهمية الأهداف التربوية ، وخصائصها ، ومستوياتها ، وأخيرا مصادر اشتقاق الأهداف التربوية وهى المجتمع ، والطبيعة الإنسانية وطبيعة العصر وأخيرا فلسفة التربية ، مع عرض نموذجين للفلسفات التربوية : الفلسفة الإسلامية السائدة فى مصر ، والفلسفة البرجماتية باعتبارها الفلسفة السائدة فى أمريكا (دولة المقارنة).

أما فى هذا الفصل فيتم تناول الأهداف التربوية فى مصر. ولكى يتسنى ذلك، يجب البدء بالقوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر بالضرورة على الأهداف التربوية فى مصر، ثم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى هذه الأهداف .ثم يتم عرض لواقع الأهداف التربوية فى مصر كما جاءت فى الوثائق الرسمية المعلنة منذ بدء الثمانينيات وحتى الآن، بدءاً من د. مصطفى كمال حلمى (تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه عام ١٩٨٠) ، وقانون التعليم لعام ١٩٨١، د. عبد السلام عبد الغفار (السياسة التعليمية في مصر ١٩٨٥) ، د. أحمد فتحى سرور (استراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٩٨٧) ، وأخيراً د. حسين كامل بهاء الدين (إتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه عام ١٩٩٢، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإبتدائى فى عام ١٩٩٣، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى لعام ١٩٩٤). ثم يتم تصنيف الأهداف التربوية فى مصر كما وضعها المختصون والمتخصصون التربويون ، سواء فى الوثائق الرسمية أو غير الرسمية ، مصنفه حسب أربعة محاور رئيسية ، وذلك بتحليل وإعادة تركيب هذه الأهداف حول تلك المحاور الرئيسية.

أولا : القوى والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى الأهداف التربوية فى مصرمنذ بداية الثمانينيات وحتى الآن:

يتم عرض القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى

فترة خصبة من تاريخ الشعب المصرى ، منذ بداية الثمانينيات أى بعد حرب أكتوبر بعدة سنوات ، فتعتبر انتصارات حرب أكتوبر ١٩٧٣ بداية مرحلة جديدة فى حياة المجتمع المصرى وإعادة الثقة للشعب المصرى حيث حدثت تحولات ملموسة فى السياسة الداخلية والخارجية وفى المجتمع المصرى وفى الاقتصاد المصرى أيضا.

١- القوى والعوامل السياسية :

لقد حقق الجيش المصرى انتصارات عظيمة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أذهلت العالم وغيرت نظرتة لمصر وأعادت الثقة للشعب المصرى فى نفسه وفى جيشه لتمحو آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقد حددت ورقة أكتوبر ١٩٧٤[١] معالم هذه المرحلة - ما بعد الحرب - وهى مرحلة التقدم والبناء ، بناء القوة الذاتية لمصر من أجل تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

فى مجال السياسة الداخلية :

أعلن الرئيس المصالحة السياسية وأفرج عن المعتقلين السياسيين ، وبدأ حواراً وطنياً مع المعارضة . وأكد على احترام السلطة القضائية واستقلالها حتى يتمكن القضاء من القيام بدوره فى تحقيق العدالة وسيادة القانون ، كما أكد على التمسك بالممارسة الديمقراطية[٢].والديمقراطية تسمح بتعدد الآراء ، وبالمشاركة الواسعة فى صناعة القرار . وقد التزمت الحكومة وتلتزم بالممارسة الديمقراطية قولاً وعملاً [٣] .

وتؤكد الحكومه تمسكها بالحرية التى كفلها الدستور شكلاً ومضموناً ، وذلك آخذاً بنص الدستور " أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى

---

(١) جمهورية مصر العربية ، ورقة أكتوبر : مقدمة من الرئيس محمد أنور السادات ، أبريل ١٩٧٤.

(٢) بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق أمام مجلس الشعب فى عام ١٩٨٧،فى: ج.م.ع.، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات،يناير-يونيو ١٩٨٧

(٣) بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١/٢٨ فى ج.م.ع. وزارة الأعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق يناير/ ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٩.

الحقوق والواجبات العامه لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[1] . ولقد تبنى الرئيس مبارك منذ توليه الحكم فى عام ١٩٨١ المفهوم الليبرالى للديمقراطية ، فقد قال فى مايو ١٩٨٣ " إن الديمقراطية لا تتحقق بحكم الفرد المطلق ، ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل أنها تولد وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية بحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيه أجهزة الحكم وتحديد مسار السياسات العامة ، فلا ينفرد واحد بالرأى مهما علا قدره وبلغ قدره لأن العظمة لله وحده "[2] .

وفى مارس ١٩٨٦ قال الرئيس مبارك عن الديمقراطية أيضا " إن جوهر الديمقراطية هو الاحترام الحقيقى لحرية التعبير وفتح القنوات الشرعية أمام المواطنين وإرساء التقاليد الصحيحة لحياة سياسية تقوم على تعدد الأحزاب وتنوع الآراء وتفاعلها فى حوار قومى خلاق "[3] .فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية فى مصر الآن تسعة أحزاب.

وقد أوضح الرئيس مبارك فى هذا الصدد فى يناير ٨٢ " أن اشتراك المعارضة فى القرارات القومية مسئولية وطنية من أجل مصر وأن المعارضين مصريون قبل أن يكونوا معارضين، وأنه يطلب مساعدة كل مواطن برأيه وفكره من أجل صالح السواد الأعظم من الشعب " .

كما التزمت الحكومة بحرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام فى التعبير عن آرائها ، وبالترحيب بالرأى الآخر وبالمعارضة والموضوعية ، وحماية حرية الأفراد ، فى إطار موقف متكامل لاحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بحرية الصحافة التى كفلتها السلطة السياسية منذ أكتوبر ١٩٨٣ يقول التقرير الإستراتيجى العربى " تكاد تجمع جميع القوى والتيارات السياسية فى مصر على أن مصر ظلت تتمتع فى ظل

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام ، هيئة الاستعلامات : دستور جمهورية مصر العربية ، ١٩٧١ ، مادة ٤٠ ، الباب الثالث ، ص ١٨.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم : السلطه السياسية والتنمية (منذ ١٨٠٥ وحتى الآن) ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (٦٤) – أول يونيو ١٩٩٣ ، ص ١١٥.

(٣) خطاب الرئيس مبارك فى الإجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى ،فى ح.م.ع.، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق ١٩٨٦.

حكم الرئيس مبارك بدرجة من حرية التعبير ربما لم تشهدها إلا قليل من تاريخنا المعاصر". وتتم ممارسة حرية التعبير من خلال الصحافة بالدرجة الأولى ، ثم من خلال الممارسات العلنية المشروعة للأحزاب القائمة (١) .

وإن كان حرص الرئيس على إتاحة حرية الحركة والتعبير لقوى المعارضة قد تجلى بوضوح فى بداية حكمه ، ثم لم تلبث أن انخفضت فى الفترة الأخيرة بشكل ملموس . بل إن العلاقه قد شابها كثير من الفتور والتوتر وخصوصا مع إدراك هذه الأحزاب أن التشاور معها لم يتم إلا لإضفاء الطابع الديمقراطى على النظام من خلال قضايا فنيه غير سياسية كتجديد الدستور والنظام الإنتخابى ومواجهة الفساد وغيرها (٢).

كما تواجه الحكومة بكل حسم كل صور الإرهاب والتطرف والخروج على الشرعية.

فى مجال السياسة الخارجية :

لقد تميزت سياسة الرئيس مبارك فى الساحة الخارجية بأسلوب واقعى يستند إلى مبادىء ثابتة ، والتمسك بالسلام طريقاً لحل قضايا المنطقة . وقد استطاعت مصر بهذه السياسة أن تكسب تأييد دول العالم(٣).فحققت تلك السياسة الحكيمة علاقات طيبة مع جميع دول العالم.

وعادت مصر عربية تؤدى دورها كاملاً على الصعيد القومى بعد أن تم

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٦٢.

(٢) جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية : النخبة السياسية فى مصر ،عبد السلام نوير ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للباحثين الشباب ، النخبة السياسية فى العالم العربى ، القاهره ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ١١، ١٢.

(٣) بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١٢/٣٠ فى ج.م.ع. وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق يناير/ ديسمبر ١٩٩١ ،

تصحيح وضع العلاقات بين مصر والدول العربية [1] فعادت الجامعة العربية إلى مستقرها فى القاهرة . وانتخب الدكتور عصمت عبد المجيد أميناً عاماً لها بالإجماع. كما أنتخب الدكتور بطرس غالى أميناً عاماً للامم المتحدة بإجماع الاصوات.

كما نجحت جهود مصر المضنية والدؤوبة والمخلصة فى إقناع كافة الأطراف الإقليمية والدولية بعقد مؤتمر السلام لحل مشكلة الشرق الأوسط فى مدريد . وذلك الحدث الذى يعتبر من أهم أحداث العقد الآخير من القرن العشرين [2] .

كما حققت سياسة مصر على مستوى القارة الإفريقية نشاطاً بارزاً ظهرت أثاره ونتائجه على مستوى القارة الإفريقية . كما بدأت مصر تنفيذ سياسة تطبيع العلاقات مع إسرائيل . ودعمت منظمة التحرير الفلسطينية لجهود السلام المصرية وبدء الحوار الامريكى مع منظمة التحرير . كما تم تشكيل مجلس التعاون العربى فى عام ١٩٨٩ الذى ضم عضويته كل من مصر والعراق والأردن واليمن . كما شهدت فترة أوائل التسعينات اشتراك مصر عسكريا فى ردع العدوان العراقى على الكويت وإنهائه والذى لم يكن سوى وفاء لالتزامات مصر العربية والدولية ودفاعا عن مصالح مصر القومية مما حقق كسباً دولياً كبيراً لمصر وتأييداً دولياً [3] .

ويتضح لنا أن هناك خطاً إستراتيجياً لسياسة مصر الخارجية ، تقوم على مبادىء هى :

- أن مصر جزء من الأمة العربية حضاريا ووجدانيا وهناك التزام قومى تجاهها.
- انتماء مصر إلى العالم الإسلامى.
- اقتناع مصر بفلسفة عدم الإنحياز ، ضرورة يحتمها التعايش فى إطار الجماعة الدولية ليكن الحوار بين الدول بديلاً عن استخدام القوة أو

---

(١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاحتفال بعيد العمال ، أول مايو ١٩٩٠ فى ج.م.ع. ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق يناير / ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٨١.

(٢) بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١٢/٣٠، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣) نفس المرجع ، ص ١٢١.

التهديد بها.
- انتماء مصر للقاره الإفريقية ، ودور مصر التاريخى والبارز يجعل حركة مصر داخل منظمة الوحدة الإفريقية ضرورة لصون مبادئها والدفاع عنها.
- السلام العادل والشامل هو الاختيار الوحيد لكى يتجنب العالم أية كارثة نووية .
- إرتباط مصر بدول العالم الثالث ، فهى جزء منه تعانى مشاكله وتشاركه تطلعاته فى التنميه.
- دعم الأمم المتحدة والالتزام بميثاقها ، وبالشرعية الدولية ، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول(١) .

وفى التسعينات ، شهد العالم تغيرات سياسية فى العقد الأخير من القرن العشرين والذى يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مصر كدولة نامية ودولة عربية ، ودولة افريقية ، ودولة شرق أوسطية ، ومن اهم ملامح التغير هى :
- اختفاء حدة الصراع الأيديولوجى والاستقطاب الدولى اللذين سيطرا على المسرح الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتسببا فى فرض سياسات وأولويات معينة على كافة دول العالم ، وتمثلت هذه السياسات أساسا فى سباق التسلح وتخصيص ميزانيات ضخمة لحيازة الأسلحة المتطورة ومنها السلاح النووى.
- تحقيق قدر أكبر من التماسك فى الجبهة العربية وذلك بتخفيض حدة العلاقات القائمة بين الأقطار العربية.
- ثم أخيرا وضع خطة عربية أو برنامج عمل عربى متكامل للتحرك على صعيد الأمن القومى بمعناه الشامل(٢) .

وفى إطار تلك المتغيرات السياسية الدولية ، ودور مصر السياسى البارز على مستوى الأمة العربية، و"الصحوة السياسية " التى تعيشها

---

(١) بيان الحكومة ألقاه السيد / كمال حسن على ، رئيس مجلس الوزراء الأسبق أمام مجلس الشعب فى ١٩٨٤/٩/١٥ فى ج.م.ع. ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق ، السنه الثالثه والثلاثون، يوليو - ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١١٧ . ١١٨.

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك للأهرام فى ١٩٩٠/١/٦ فى ج.م.ع.، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نشرة الوثائق ،يناير - ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢

مصر فى الداخل حيث التعددية الحزبية واحترام حرية الفرد والأخذ بالديمقراطية ، مما انعكس على التعليم ومحاولة إصلاحه والنهوض به لتظل مصر فى موقع الصدارة من الأمة العربية . فهى تعتبر أن التعليم قضية أمن قومى [1] لذا فهى تعد أبناءها لذلك الدور الريادى والممارسات الديمقراطية الصحيحة والذى يظهر من خلال الأهداف التربوية التي تؤكد على الهوية العربية والإسلامية لمصر، والحرص على تقوية الشعور بالانتماء والولاء للوطن وترسيخ الديمقراطية.

القوى والعوامل الإجتماعية:

تتأثر النظم التربوية إلى حد كبير بالإتجاه الذى يؤمن به المجتمع ويمارسه ، وهى تختلف باختلاف علاقة الفرد بالمجتمع ، واختلاف المفاهيم التى تبلور هذه العلاقة وترسم إطارها .ومن الملاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع من المجتمعات . فقد كان لسياسة الانفتاح أثر عميق على قيم المجتمع المصرى وعلى سلوك أفراده ونمط العلاقات بين الأفراد والجماعات ، مما أكد قيم جديدة وغريبة على المجتمع المصرى ، وغير نظرة الناس إلى قيمة العمل وبذل الجهد كوسيلة للحياة ، وحل مكانها اللامبالاة والانشطة المريبة وسلوكيات أخرى سلبية ومرفوضة .

وتهتم الحكومة اهتماماً كبيراً بالتنمية الاجتماعية وهى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة فى المجتمع وخاصة فى المجالات الآتية :

التعليم : تؤكد تجارب الماضى والحاضر على أن أية تنمية لا يكتب لها النجاح إلا إذا توافر لها قوى بشرية مزودة بالقيم والتعليم والثقافة والتدريب [2] .

وقد وضعت الحكومة فى عام ١٩٨٦ استراتيجية جديدة لتطوير التعليم تحقق من خلالها تحولات ضخمة فى مسيرة التعليم مثل : توحيد مصادر

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، انجازات التعليم فى أربع سنوات، مشروع مبارك القومى ، اكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٤

(٢) بيان الحكومة، رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١/٢٨ ، ص ٢١

إعداد المعلم ، تصحيح مسار النظام التعليمى وتوجيه الطلاب إلى دراسات وتخصصات تفيد المجتمع وتلبى احتياجات التنمية ، تطوير التعليم الفنى والتوسع فى أعداد المقبولين بالثانوى الفنى ، استحداث تخصصات جديدة بمدارس التعليم الصناعى وإنشاء المعاهد العليا للتكنولوجيا ، كما تم البدء فى أنشاء الجامعه المفتوحة والجامعات الخاصة.

إن الحديث عن العلم والتعليم إنما يعنى الحديث عن المستقبل ، فصناعة المستقبل ومواجهة متطلباته تبدأ من الإنسان المتعلم المزود بالمعرفة والثقافة والخبرة[١]. ويتطلب ذلك تطوير المناهج وأساليب التربية على أن تكون البداية صحيحة ، أى توضع أهداف عامة للتربية يمكن على ضوئها تطوير المناهج وإزالة الحشو والتكرار ، على أن تكون عملية التطوير مستمرة تأخذ فى اعتبارها المتغيرات المحلية والعالمية والتى من أهمها ثورة لمعلومات والتقدم العلمى والتكنولوجى ورياح الديمقراطية وحقوق الأنسان وثورة الاتصالات.

وفى بداية الثمانينيات كان معدل الإنفاق العام قد بلغ أعلى مستوياته، حوالى ٦٤ ٪ من الناتج المحلى . وفى منتصف الثمانينيات - وبإنخفاض الأسعار العالمية للبترول وإضطرار الحكومة إلى تقليص الإنفاق العام ، انخفض معدله إلى ٤٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ٨٧/٨٦ ، واستمر الانخفاض ليقل معدل النمو السنوى من ٣٦ ٪ من عام ٩١/٩٠ إلى ١٥ ٪ عام ٩٤/٩٣[٢].

ومن ثم فإن تدهور نسبة الإنفاق على التعليم إلى ميزانية الإنفاق العام كان مواكبا لتدهور هذا الأخير بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى . وقد وصل معدل الإنفاق على التعليم منسوباً إلى الناتج المحلى ٥ . ٢ ٪ عام ٨٢/٨١ وأصبح ٤ . ٢ ٪ فقط عام ٨٧/٨٦ ثم ٤ . ١ ٪ عام ٩٢/٩١[٣]وقد ارتفع الانفاق على التعليم فى الأعوام ٨٨ ، ٨٩ وحدهما إلى ٥٥ ٪ بواقع ٣٥ ٪ فيمجال الخدمات الصحية والاجتماعية .

أما فيما يتعلق بالإستيعاب والتسرب والأمية ، فالمقصود بالإستيعاب

---

(١) بيان رئيس الوزراء الأسبق، أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١٢/٣٠ ،مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) جريدة الأهرام فى ١٩٩٥/١/١٠.

(٣) معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة، معهد التخطيط القومى ، ص ٣٠.

ذلك المدى الكمى لما تم قبوله من الأطفال بالمرحلة الابتدائية (الحلقه الأولى من التعليم الأساسى) من تعداد الأطفال فى الفئة العمرية المناظرة فى المدارس الحكومية والخاصة . وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم للارتفاع المطرد فى نسبة الاستيعاب وأنه قد تم قبول نحو ٩٣ ٪ من جملة عدد الملزمين خلال الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ والبالغ عددهم ٦٠.٢٥ مليون طفل . كما تم قبول نحو ٩٧ ٪ من جملة عدد الملزمين من خلال الخطة الخمسية التالية ، وبلغ عدد المقيدين ١٠.١٣٥ مليون تلميذ وتلميذة [١] ، وإن كان هناك فروق فى استيعاب الذكور عن الإناث بشكل ملحوظ ، وهو أمر يرجع للعادات والتقاليد المتعلقة بتعليم الإناث فى البيئات الريفية الفقيرة.

ومن تقرير اليونيسيف ، يتضح أن نسبة التحاق البنات فى القاهرة الكبرى ٩٥ ٪ ولكنها تهبط إلى ٦٥ ٪ فى مدن الصعيد وتتدهور حتى تصل إلى ٥٧ ٪ فى قرى وعزب الصعيد .

وقد بلغ المعدل السنوى للتسرب خلال عقد الثمانينيات - طبقا للبيانات الرسميه - ما بين ٢.٦ ٪ فى الصف الأول الابتدائى و ٥.٩ ٪ فى الصف الخامس الابتدائى ، وهى نسبة تفوق المعدل السنوى لزيادة الاستيعاب.

كما أوضح تقرير اليونيسيف أن نسبة التسرب من المدارس فى الوجهين القبلى والبحرى تصل إلى ٥ ٪ من إجمالى التلاميذ ، بينما تصل نسبة التسرب فى قرى الوجه البحرى إلى حوالى ١٥ ٪ ، تزيد إلى ٢٢ ٪ فى قرى الصعيد ، وتبلغ أقصاها فى بعض القرى هناك لنحو ٢٧ ٪ [٢].

ومن جهة أخرى تحرص الدولة على العدالة الاجتماعية ، وهى فى أبسط صورها تحقيق التكافل الإجتماعى وتوفير السلع والخدمات التى تفى بالاحتياجات الأساسية للفئات محدودة الدخل بأسعار مناسبة . وتتحقق العدالة الاجتماعية عن طريق تحسين دخول الفئات غير القادرة وسهولة

---

(١) أحمد زايد ، سامية الخشاب (محرران) : سياسات التكيف الهيكلى فى مصر، الأبعاد الاجتماعية. أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، كلية الاداب - جامعة القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٤.

حصولها على احتياجاتها الأساسية بأسعار مناسبة ويكون ذلك عن طريق تحقيق : ديمقراطية التعليم وضمان تكافؤ الفرص ، وتوفير مساكن منخفضة التكاليف[١] .

كذلك تكفل الدولة الرعاية الاجتماعية للعاملين وأصحاب المعاشات وتوفر الخدمة التأمينية ضد الشيخوخة والعجز والوفاة . وتمتد الرعاية أيضاً إلى الفئات غير القادرة أو المحرومة مثل المعوقين والمرضى والأرامل واليتامى . وقد كان عدد المؤمن عليهم تأمينا مباشراً في ١٩٨٧ هو ١٢.٤ مليون مواطن ، ارتفع إلى ١٤.١ مليون مواطن فى ١٩٩٠ [٢] .

لقد تزايد الاهتمام بالمرأة- على المستوى الدولى والمحلى - وتزايدت أعداد الجمعيات الأهلية التى توجه جهودها إلى الرعاية الاجتماعية . ففى مصر يوجد الآن حوالى ١٤٠٠٠ جمعية أهلية تعمل فى مجالات التنمية[٣] والرعاية الاجتماعية التى تضم ميادين رعاية الأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة ، وهناك ٢٢٪ من الأسر المصرية تعولها وترأسها سيدة ، وفى أغلب الأحيان تكون فقيرة ، غير مؤهلة ، غير متعلمة وقد تعانى من الأمية.

يتضح حرص الدولة على التكافل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية للمواطنين كذلك إصلاح التعليم والنهوض به ، ولقد بدأت وزارة التربية والتعليم بالفعل بعقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإبتدائى، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادى، وكذلك مؤتمر إعداد المعلم كخطوة هامة وأساسية فى عملية الإصلاح. وقد اسفرت تلك المؤتمرات عن أهداف تربوية تؤكد على أهمية الفرد ودوره الإيجابى فى المجتمع وذلك للنهوض بالعملية التعليمية بل والمجتمع ككل .

---

(١) بيان الحكومة الذى ألقاه د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١٢/٣٠.مرجع سابق،ص ١٤٣.

(٢) بيان الحكومه الذى ألقاه د. عاطف صدقى أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١/٢٨،مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) أحمد زايد، سامية الخشاب (محرران) : سياسات التكيف الهيكلى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٠.

٣- القوى والعوامل الاقتصادية :

فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت مرحلة جديدة من الوجهة الاقتصادية . وقد تحددت معالم هذه المرحلة فى ورقة أكتوبر[١] التى صدرت فى أبريل ١٩٧٤، التى رأت الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، بل وجعلت من الانفتاح الاقتصادى أحد المهام الرئيسية للمجتمع المصرى فى المرحلة القادمة. والإنفتاح الاقتصادى يعنى : فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشر من الخارج ، وذلك بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية[٢]. كما يهدف الانفتاح على الصعيد الداخلى إلى تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال فى زيادة الإنتاج جنباً إلى جنب مع القطاع العام[٣].

ولتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى صدرت عدة قوانين من أهمها :

١) **القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤** بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى، والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وأهم ما نص عليه هذا القانون ما يلى :

- فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا[٤].
- توظيف رأس المال الأجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو الخاص .
- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

---

(١) ج.م.ع. ورقة أكتوبر ، مرجع سابق.

(٢) جودة عبد الخالق (محرر) : الإنفتاح: الجذور، والحصاد ، والمستقبل، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.ص ص ٢٨-٢٩.

(٣) على لطفى: التطور الاقتصادى ، دراسة تحليلية لتاريخ اوروبا ومصر ، الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، مطبعة دار القرآن ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٨٨.

(٤) جودة عبد الخالق (محرر) : ، مرجع سابق، ص ٤٢.

- إعفاء الأرباح التى تحققها المشروعات التى تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ومن الضريبة العامة على الإيراد وذلك لمدة خمس سنوات.

٢) **القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥** للاستيراد والتصدير، ويعتبر هذا القانون الخطوة الثانية الهامة على طريق الانفتاح . وينص هذا القانون على " أن يكون الاستيراد مفتوحاً للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام ". ويترتب على هذا القانون تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية .

٣) **قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦**[١] .

من الملاحظ أن مصادر الدخل فى فترة الثمانينيات والتسعينيات تتركز فى أربعة مصادر هى :

١) **تحويلات العاملين بالخارج** : تتربع تحويلات المصرين العاملين بالخارج على رأس مصادر الدخل فى مصر، فهى أهم مصدر للعملات الأجنبية فى مصر منذ عام ١٩٧٨. وقد كانت هذه التحويلات تمثل مالايقل عن ٣٠ ٪ من جميع ايرادات مصر من العملات الأجنبية [٢] . وقد شهد عام ٩٢/٩١ أرتفاعاً كبيراً فى هذه التحويلات ، حيث وصلت إلى حوالى ٥ . ٥ بليون دولار أمريكى ، أى بزياده ٨ . ٤٤ ٪ عن مستواها فى العام السابق ١٩٩١/٩٠.

٢) **البترول** : على الرغم من أن مصر ليست من الدول الغنية بالمقارنة بعدد السكان ، فإن اعتمادها على ايرادات البترول منذ السبعينات ، يمكن مقارنتها بدول النفط الغنية فى الخليج .

ويختلف وضع الدخل الذى يوفره قطاع البترول عن القطاعات الأخرى

---

(١) جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح، الجذور، والحصاد ، والمستقبل، مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٢) طارق حجى : نظرات فى الواقع المصرى، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٥ ، ص ٧٩.

حيث إنه يعمل وفق قواعد الاقتصاد العالمى الحر[1] .

السياحة : شهدت ايرادات مصر من السياحة اتجاها ملحوظا نحو الصعود خلال الخمسة عشر عاما الماضية . ولقد أصبحت السياحة - فى السنوات الأخيرة - أكثر جوانب ميزان المدفوعات المصرى إشراقاً وأسرع مصادر العملة الأجنبية نمواً.

وايرادات السياحة متقلبة فهى تخضع للتقلبات فى ظروف الإقتصاد الدولى ، وللتقلبات السياسية والاحداث المهددة لأمن مصر والمنطقة المحيطة بها ، بل وللتغيرات التى تطرأ على علاقات مصر الخارجية بالدول العربية وإسرائيل.

وقد حدث تدهور فى الإيرادات نتيجة مناخ عدم الاستقرار الذى أعقب مقتل الرئيس السادات فى عام ١٩٨١ ، ثم فى أعقاب تدهور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية والمشاكل الأمنية خلال عام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ . ثم عادت إيرادات السياحة إلى النمو بسرعة بعد أزمة الخليج فى ٩١/٩٠ ولكنها عادت وانتكست مرة أخرى بسبب حوادث الإرهاب التى تكررت خلال شتاء ٩٣/٩٢ [2] .

٤) قناة السويس : تعتبر قناة السويس عنصر من عناصر الاقتصاد القومى منذ تأميمها عام ١٩٥٦ . وقد بدأت مساهمتها فى ميزان المدفوعات المصرى تزيد زيادة منتظمة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، حتى أن ايرادتها - بعد انخفاض أسعار البترول - فاقت إيرادات مصر من البترول فى أواخر الثمانينيات. يعتبر حجم إيرادات مصر من قناة السويس خارجا إلى حد كبير عن دائرة السيطرة المصرية ، فهى تحكمها حركة التجارة الدولية ، خاصة تجارة البترول وظروف الحرب والسلام فى المنطقة .

من ملامح التغيير الذى يشهده العالم فى العقد الآخير من القرن العشرين ومطلع القرن الجديد هو الاتجاه نحو إقامة الكيانات الاقتصادية الكبيرة التى تزيد من قدرة الدولة على مواجهة المشاكل والمطالب

---

(١) جلال أمين : معضلة الاقتصاد المصرى ،القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع ١٩٩٤،ص ص ٨٩-٩٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦

المتصاعدة . كذلك صعود التحدى الاقتصادى إلى قمة الأولويات الداخلية وفى جميع الدول[١] .

وقد أثبتت الأحداث العالمية التى شهدناها فى الآونة الأخيرة مدى تعاظم دور الاقتصاد فى حياة الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والأولوية المتقدمة التى أصبحت شتى البلدان تعطيها للإصلاح الاقتصادى[٢] ، حتى أصبح الشغل الشاغل للدولة هو تحقيق إصلاح اقتصادى شامل.

ولكى يتحقق الإصلاح الاقتصادى كان لزاما على الدولة توفير ثلاث عناصر رئيسية هى :

الأول : وضع خطة خمسية للتنمية تحدد الأهداف والسياسات ، وهذا ما حدث فى الخطط الخمسية الأولى التى بدأت فى عام ١٩٨٢، ثم الخطة الخمسية الثانية والثالثة .

الثانى : إقامة البنية الأساسية القوية التى تصلح لأن تكون ركيزة لطفرة ملموسة فى مجال الإنتاج.

الثالث : تنفيذ برنامج طموح للإحلاح والتجديد يمكن الشركات وعمالها من إقتحام ميدان زيادة الإنتاج.

وقد بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر عا١٩٩٠.وقد استهدفت مرحلته الأولى تحقيق التثبيت النقدى والمالى ، واستهدفت المرحلة الثانية الإنطلاق إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى[٣] .

ومما لاشك فيه أن القطاع الخاص أصبح يلعب دوراً جوهرياً فى الاقتصاد منذ تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وهو ما يتضح من خلال تتبع حجم الاستثمارات الخاصة فى الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ حيث بلغت نحو ٢١ ,٩٥٥ مليون جنيه وهى تمثل حوالى ٢٥ ٪ من

---

(١) حديث الرئيس/ حسنى مبارك بجريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١/٦.

(٢) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاحتفال بعيد العمال ، مايو ١٩٩٠.

(٣) عاليه المهدى (منسق للدراسة) : الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، دراسة شاملة فى : شركاء فى التنمية ، الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى في مصر ، (دراسة خلفية للنقاش) فى الندوة التى ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ٦.

الاستثمارات الكلية فى حين بلغت خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ حوالى ٤٦.٢٠٦ مليون جنيه مصرى بزيادة بلغت نحو ١٢ ٪ وهى تمثل حوالى ٣٩ ٪ من جملة استثمارات هذه الخطة . أما فى الخطة الخمسية الثالثة فتقدر استثمارات هذا القطاع بنحو ٧٠.٠٠٠ مليون جنيه[١] .

ويتضح من ذلك زيادة نصيب هذا القطاع من الاستثمارات الكلية من حوالى ١٨ ٪ فى أوائل الثمانينيات إلى نحو ٥٠ ٪ مع بداية الخطة الخمسية الثالثة ، كما أصبح يساهم بنحو ٦٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٢] .

وقد كانت الخطوات التى اتبعتها الحكومة فى شأن القطاع العام وتطبيق سياسة التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) هى صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وبمقتضى هذا القانون بدأت مرحلة جديدة تقوم على أسس الاقتصاد الحر والأخذ بآليات السوق.

والخصخصة ليست مجرد نقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص فقط ولكنها تشمل : -

-تحويل المنشئات العامة إلى شركات مساهمة وبيع أسهمها بالتدريج إلى القطاع الخاص أو إلى العاملين فيها [٣] .

- خصخصة الإدارة مع بقاء الملكية بأكملها فى يد الدولة .
- نقل بعض الإختصاصات التى كانت تقوم بها الدولة للقطاع الخاص.
- إعطاء امتياز للقطاع الخاص لاستغلال بعض الموارد الطبيعية .

ويتبين من ذلك أن" الخصخصة " ليست مجرد بيع للقطاع العام ولكنها إحلال القطاع الخاص محل الدولة فى مباشرة أو إدارة النشاط الاقتصادى أو تحرير النظام الاقتصادى من تسلط البيروقراطية وإحلال قوى السوق محل القرار الإدارى.

---

(١) نجوى سمك : التخصيصية فى الاقتصاد المصرى فى : شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق، ص ص ١٥ ، ١٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦

(٣) سعيد النجار: نحواستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٧

ويسعى الإقتصاد المصرى إلى التطوير فى ظل المتغيرات الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية وإتفاقية الجات GATT أى الإتفاق العام للتعريفات والتجارة. (General Agreement on Tariffs and Trade) وهى إتفاقية عالمية تم التوصل إليها فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ووافقت عليها ٢٣ دولة وبدأ سريانها فى أوائل يناير ١٩٤٨[١] .

والمادة الأولى من الإتفاقية تقضى بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلا شروط أو قيود جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى يمنحها لأى بلد أخر دون الحاجة إلى إتفاق جديد[٢] .

والجات معاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية . ومن أهداف الجات الآتى :
- العمل على رفع مستوى المعيشة فى الدول المتعاقدة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها.
- الارتفاع بمستويات الدخل القومى الحقيقى.
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع فى الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية .
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية .
- إنتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية[٣] .

تعتبر الدولة التعليم استثمار وليس خدمات ، لذا تتجه الدولة لزيادة الإنفاق على التعليم وبناء مدارس جديدة وذلك فى إطار إصلاح التعليم وتطويره ويتأتى ذلك عن طريق تحقيق الأهداف التربوية التى توجه السياسية التعليمية ككل.

---

(١) علاء كمال : الجات ونهب الجنوب ،مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) نعمان الزياتى : نحن والجات، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٠٧، الصادر فى ٣١ يناير ١٩٩٤ ص ٢٦.

ثانيا : التحديات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية المؤثرة على الأهداف التربوية منذ الثمانينيات وحتى الآن :

تتعرض مصر كدولة نامية من دول العالم الثالث إلى تحديات كثيرة ومتعددة على المستوى المحلى والعالمى من أجل البقاء والتنمية والتقدم . وقد سبق التعرض للقوى والعوامل الثقافية ولكى تتضح معالم تلك القوى والعوامل ، ينبغى التعرف على أهم التحديات والمشكلات التى تواجه مجتمعنا المصرى سواء على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

١-التحديات السياسية :

تواجه مصر تحديات سياسية مثل :**التطرف والإرهاب والعنف السياسى.**

إن التطرف والإرهاب أصبح من الظواهر العالمية التى ظهرت على مسرح الأحداث ، ولم يكن غريبا أن تتسلل بعض أفكار التطرف والإرهاب إلى بلادنا تحت أقنعة مختلفة، مستثمرة ظروف الحروب التى خضناها ثم ظروف السلام والبناء(١) .

ولقد بدأت فتره الثمانينيات بممارسات العنف السياسى متمثلة فى قرارات سبتمبر ١٩٨١ والتى تضمنت اعتقال ١٥٣٦ مواطنا من بينهم معظم قيادات المعارضه ، وإبعاد ٦٤ من أعضاء وهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا عن أعمالهم وألغاء الرخص الممنوحة لسبعة صحف(٢) .

وأدت تلك الممارسات إلى حادث اغتيال الرئيس أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١. وبذلك واجهت مصر أخطر التحديات عندما كشفت قوى الإرهاب عن أنيابها وكانت هناك أحداثا مروعة فى بعض المدن التى راح ضحيتها أكثر من مائة ضابط وجندى من رجال الشرطة استشهدوا دفاعا عن أمن وسلامة الوطن.

---

(١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاحتفال بعيد الشرطة فى ٢٥ يناير ١٩٨٩.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية والتنمية (منذ ١٩٨٠ حتى الآن) : مرجع سابق ، ص ٩٦.

وقد كشفت تلك الأحداث الخطيرة عن وجود تنظيمات إرهابية تسعى فى الظلام إلى ترويع المواطنين وتقويض النظام السياسى بقوة السلاح[١].

لقد تصاعدت حدة العنف السياسى فى مصر بدرجة تثير القلق بعد تطبيق قانون الإرهاب فى يوليو ٩٢ الذى يقضى بجعل الانضمام لهذه الجماعات المتطرفة جريمة عقوبتها الأعدام . كما شهدت مصر تصاعداً خطيراً فى حوادث العنف المسلح حيث بلغت ٥٦٠ حادثة أسفرت عن مصرع ١٩١ من جماعات العنف المسلح ، ١٢٣ من قوات الأمن إلى جانب ٦٤ من المدنين ، وذلك مقابل ٩٩ حادثة عنف مسلح فى الفترة من ابريل ١٩٨٦ وحتى يوليو ١٩٩٢[٢].

وقد كثفت الجماعات المتطرفة أنشطتها العنيفة المضادة للنظام منذ عام ١٩٩٢ ولا سيما فى صعيد مصر، واتخذ هذا النشاط شكل الاغتيالات والهجوم على مراكز الشرطة وعلى الأقباط ، وهو فى كثير من الأحيان يستهدف السياح الاجانب بهدف إلحاق الضرر بالاقتصاد المصرى وممارسة أكبر ضغط ممكن على النظام الحاكم.

وقد بلغت معدلات العنف السياسى أسوأ حالاتها فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣(فى أعقاب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى)[٣].

وقد وقعت عدة محاولات اغتيال على يد المتطرفين لعدد من كبار المسئولين، وكان عام ١٩٩٣ هو العام الذى بدى فيه أن المتطرفين لهم اليد الطولى فى المواجهات المسلحة ، فقد بلغت جرائمهم مبلغاً غير مسبوق من قبل فأخذوا المبادرة فى العمليات وغالباً ما تفوقوا على القوات الحكومية المناورة ، كما لجأوا إلى استخدام الأسلحة والمتفجرات ، ولقد شهد عام ١٩٩٣ أكبر حركة إعدامات فى تاريخ مصر الحديث حيث أعدم ١٣ من جماعات العنف المسلح تمت إدانتهم بواسطة المحاكم العسكريه ، واستطاعت الأجهزة الأمنية القضاء على الإرهاب.

---

(١) خطاب الرئيس حسنى مبارك فى عيد العمال فى ١٩٨٨/٥/١.

(٢) مركز الدراسات الحضارية : الأمة فى عام ، تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية والإسلامية، مقدمة فضيلة الشيخ محمد الغزالى، تقديم توفيق الشادى، دار النشر للجامعات المصرية، مكتبة الوفاء ١٩٩٤، ص ٣٥٧.

(٣) أحمد زايد، سامية الخشاب(محرران) : سياسات التكيف الهيكلى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١١٢

وهناك تحديات أخرى بل مشكلات تواجه المجتمع المصرى مثل القوانين القاضية بفرض الطوارىء ، والقاضية بتقييد الحريات العامة والخاصة ، وكذلك مشكلة إحتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية ، ومن ثم مشكلة عدم تداول هذه السلطة بين القوى السياسية المختلفة . كذلك حالة الانفصال بين معظم الأحزاب السياسية القائمة وبين الجماهير ، ومن تضييق الخناق على أحزاب المعارضة وعلى النقابات المهنية والعمالية [1] .

٢- التحديات الاجتماعية :

تواجه مصر تحديات اجتماعية فى مقدمتها الزيادة السكانية والأمية والبطالة والفقر .

أ-المشكلة السكانية :

تتمثل فى ارتفاع عدد السكان بمعدلات كبيرة تراوحت بين ٢ . ٢٥ ، ٤ . ٣٠ فى الألف سنويا خلال عقد الثمانينيات ويرجع ذلك أساساً إلى عاملين ، الأول : ارتفاع معدل المواليد ، والعامل الثانى : التناقص التدريجى لمعدلات الوفيات حيث انخفض من ٤ . ٩ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٦ . ٧ فى الألف عام ١٩٨٨ وانعكس أثر ذلك فى زيادة السكان بمعدلات سريعه حتى وصل إلى ٥٦ مليون نسمه[2] . وجدير بالذكر أن هذه المشكلة ترتبط بعادات وتقاليد اجتماعية يصعب التغلب عليها فى وقت قصير .

ب- مشكلة الأمية :

تواجه مصر تحدياً كبيراً الا وهو : مشكلة الأمية فهى مشكلة ضخمة ولها جذور عميقة فى المجتمع. ولقد حدد قانون ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن محو الأمية وتعليم الكبار " الأمى " بأنه الشخص الذى لم يصل مستواه التعليمى إلى

---

(١) أحمد زايد، سامية الخشاب (محرران): المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، اعمال الندوة السنوية الأولى ،جامعة القاهرة، كلية الاداب ، قسم الاجتماع، ١٩٩٥، ص ٢٤٩.

(٢) بيان الحكومة الذى ألقاة د. عاطف صدقى، رئيس مجلس الوزراء الأسبق أمام مجلس الشعب فى ١٩٩١/١/٢٨، مرجع سابق.

مستوى نهاية الصف الخامس من التعليم الأساسى[1] . ويتحدد هذا المفهوم بعاملى العمر والمستوى التعليمى .

وقد كانت نسبة الأمية فى مصر فى عام ١٩٨٦ ٤٠.٤ ٪ ثم وصلت إلى ٤٧.١ ٪ فى عام ١٩٩٠، ونجد أن نسبة الأمية بين النساء فى جميع التعدادات أعلى

منها لدى الذكور، حيث بلغت فى عام ١٩٩٠ الى ٦١.٤ ٪ بينما كانت النسبة بين الذكور ٣٨.٦ ٪[2]

وتزاداد حجم المشكلة تضخماً بسبب الزيادة السكانية فضلاً عن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى حالت وتحول بين اعداد كبيرة من الأطفال وبين أن ينالوا حقهم كاملاً من التعليم، ومن هذه الأسباب مايلى :

- عدم تكافؤ فرص توزيع الخدمات التعليمية .
- التسرب من التعليم الأساسى ومن مراكز محو الأمية لعدم جودة التعليم وظروف الدارسين (حوالى ١٥٠ الف طفل متسرب كل عام).
- عدم الاستيعاب والإرتداد الى الأمية لعدم مواصلة التعليم (نحو ١٥٠ الف مرتد كل عام).
- الإحجام لعدم اقتناع الكبار بفكرة التعليم وأهميته وخطر الأمية وأثرها على مستوى معيشة الفرد .

وإيمانا بخطورة مشكلة الأمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اصدر السيد رئيس الجمهورية أعلاناً تاريخياً هاماً باعتبار السنوات (١٩٩٩/٩٠) عقداً لمحو الأمية فى مصر، وذلك إنطلاقاً من حق كل مصرى فى التعليم وأن يبقى متعلماً.

مشكلة الأمية معقدة ومرتبطة بمشكلات اقتصادية، وصحية ، وسكانية ، واجتماعية ، ذلك أن إنخفاض نسبة الأمية فى بلد ما يصاحبه زيادة فى الدخل القومى، وتوزيع عادل لهذا الدخل، لذا فهى ترتبط أيضا بالأمن القومى.

---

(١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. محمد حسن الرشيدى : دليل العمل فى محو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٩٦، ص ١٦

(٢) ج.م.ع. : تطور التعليم للجميع فى مصر منذ مؤتمر جومتين، ١٩٩٠ وحتى الآن، ورقة مقدمة من وفد جمهورية مصر العربية الى ندوة التعليم للجميع ١٩٩٤، ص ٩.

لذا تتكاتف كافة الجهات الحكومية والشعبية، وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية وجميع القطاعات والأفراد لسد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى وحشد الطاقات وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف إلى القضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية

لدى الأفراد من أجل العمل والإنتاج. وأن يرتبط محو الأمية بالتدريب المهنى والتربية المستمرة .

جـ- مشكلة البطالة :

تعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظراً لحالة سوق العمل[١] ، وتحدد البطالة بنسبة المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدى العاملة .

ولقد شهد سوق العمل المصرى منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينيات تغيرات كمية وكيفية ملحوظة. فمنذ النصف الثانى من الثمانينيات والعديد من دول العالم - الغنية منها والفقيرة - يعانى من قسوة وخطورة مشكلة البطالة والتى بلغت معدلاتها مستويات بالغة الارتفاع لم تشهدها هذه الدول منذ أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات.
بالنسبة لمصر تبرز مشكلة البطالة فهى أحد أهم المصاعب التى تهدد الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى.
وقد ارتفعت معدلات البطالة والتى تضاعفت فيما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وقد قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو ١.٦ مليون شخص أو ما يساوى ١٢ ٪ من قوة العمل الكلية ثم ارتفعت هذه النسبة فى ١٩٩١إلى ١٤ ٪ إى ١.٩ مليون شخص ، وقد لوحظ أن ٧٥ ٪ من المتعطلين كانوا ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة وأن ٩٠ ٪ منهم ممن يحملون مؤهلات تعليمية متوسطة (٦٥ ٪) أو مؤهلات عليا (٢٥ ٪)[٢] .

---

(١) إبراهيم مدكور وآخرون : معجم العلوم الاجتماعية ، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥، ص ٩٤ .

(٢) عبد الرحمن يسرى : قضايا اقتصادية مصرية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ١٩٩٥، ص ١٥٢.

وإذا علمنا أن مشكلة البطالة فى مصر تتسم بكونها مشكلة بطالة شباب مؤهل ومتعلم بالدرجة الأولى، لاتضحت خطورة الهوة التى توجد بين عرض العمالة المتزايد سنويا وبين الطلب على العمالة ، ولاتضح أيضا كيف يمثل هؤلاء الشبان المتعطلون القنبلة الموقوتة التى تهدد بالانفجار والتى تغذى تيارات التطرف والإرهاب والإدمان والجريمة فى مصر .

وللبطالة مجموعة من الأضرار على كل من الفرد والمجتمع منها ما يلى:(١)

- تمثل البطالة ضغطا نفسيا على الفرد المتعطل حيث تشعره بعدم قيمته وعدم قدرته علي المشاركة الايجابية فى المجتمع مما يولد داخله نوعا من الاحباط وعدم الانتماء.
- تفقد البطالة قيمة التعليم ، حيث تؤكد عدم جدوى التعليم لدى البعض فتزداد حالات التسرب من التعليم.
-كما تمثل البطالة هدرا للأموال التى تم إنفاقها على تعليم الفرد لعدم إستغلال قدرته على العمل وطاقته وعلمه.
- تؤدى البطالة إلى تأخر سن الزواج لصعوبة تحمل تكاليف إقامة أسرة جديدة لدى كثير من الشباب.
- تؤدى البطالة فى كثير من الحالات إلى نشوب الخلافات الأسرية بين الزوجين مما ينعكس سلبا على الأبناء،
- تؤدى البطالة فى حالات كثيرة إلى هجرة رب الأسرة للبحث عن عمل خارج البلاد للتخلص من البطالة مهما كانت ظروف هذا العمل.
- كما قد يقبل المتعطل على أى عمل داخل البلاد حتى ولو كان غير مناسب لحل مشكلته فيفقد الكثير من علمه وبذلك يكون إهدار للمال العام المنفق فى التعليم.

تؤدى البطالة إلى نوع من الفراغ يدفع بصاحبه إلى محاولة حل مشكلته بأساليب غير سليمة مثل إدمانه للمخدرات أو التطرف كهروب من المواجهة.

---

(١) جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٩٣، يناير ١٩٩٥

د-مشكلة الفقر :

والفقر له شقان أو معياران هما :
معيار اقتصادى يتعلق بالمستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء.وسوف تتناوله الدراسة من خلال التحديات الاقتصادية.
معيار اجتماعى : يتعلق بالآثار الإجتماعية الناتجة عن الفقر، والتى تقاس بمؤشرات :الجريمة ، والبطالة ، والتفكك الأسرى ، وغيرها من المشكلات الاجتماعية (١) .

٣- التحديات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد المصرى تحديات عديدة منها : الديون - التضخم - العجز المزمن الحاد فى ميزان المدفوعات.

أ- مشكلة الديون :

كان أهم عناصر التركة الاقتصادية التى تركها الرئيس السادات للرئيس مبارك الديون الخارجية التى تزيد كثيراً عن الدين الذى تسلمه السادات من سلفه ، وهيكل اقتصادى أكثر إعوجاجاً .

ولقد بدأت فترة الثمانينيات بوضع الخطة الخمسية الأولى للسنوات ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ وإن كانت لم تعط أولوية عالية لهدف تخفيض الديون الخارجية . فحدث تراكم سريع للديون الخارجية من ٣٠ مليار إلى ٤٨ مليار دولار فى السنوات التسع من ١٩٨١ - ١٩٩٠.
لقد بلغ حجم ديون مصر الخارجية وحدها - طبقا لتقديرات البنك الدولى - حوالى ٣٠.٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٣/٨٢. وحوالى ٣٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٥/٨٤(٢) .

وفى نهاية حقبة الثمانينيات كان موقف المديونية الخارجية قد أصبح سيئاً فعلا ، حيث وصل إجمالى الدين الخارجى إلى حوالى ٦ بليون دولار

---

(١) ج.م.ع.، معهد التخطيط القومى : أستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر ، ج٢، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٩٨، سبتمبر ١٩٩٤،ص ٥٢٠.

(٢) سامى عفيفى حاتم : الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨،ص ١٤٢.

أى أكثر من ١٥٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى[١] مما جعل عبء الدين الخارجى لمصر من أعلى أعباء الديون فى العالم إذا قيس بنسبته للناتج المحلى وما يساوى نحو نصف حصيلة مصر من النقد الأجنبى . وقد تراكمت متأخرات الديون لتصل إلى ١١,٤ بليون دولار فى ١٩٩٠، أى أن مصر كانت تواجه أزمة مديونية خارجية حادة .

وفى عام ١٩٩١ حدثت تطورات غير متوقعة أثر أزمة الخليج مثل إلغاء
٩٠ ٪ من ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية أى إلغاء ما يعادل ٧,١ بليون دولار. تلا ذلك بعد وقت قصير قيام بعض دول الخليج العربية بإلغاء ديون أخرى على مصر قيمتها ٦,٦ بليون دولار وكان نتيجة لذلك أن إنخفضت التزامات مصر الخارجية فيما يتعلق بالفوائد واجبة الدفع بنحو بليون دولار سنويا ، ترتب على هذا أن انخفضت ديون مصر الخارجية من ٤٧,٦ بليون دولار فى يونيو ١٩٩٠ إلى نحو ٣٤ بليون دولار فى فبراير ١٩٩١[٢].

ب - **مشكلة الفقر :**

تعد مشكلة الفقر ظاهرة عالمية ، وإن كانت تتضح أكثر فى الدول النامية عن غيرها من الدول الأخرى . وقد حدد البنك الدولى مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[٣] . ويقاس مستوى الفقر بنسبة السكان الذين يقع مستوى دخلهم أو إنفاقهم تحت خط الفقر . وخط الفقر هو الحد الذى يستند إلى الاستهلاك ويتكون من عنصرين : نفقات تلزم لشراء الحد الأدنى من مستوى التغذية ومن غيره من الضروريات الأساسية ، ونفقات تتفاوت من بلد إلى آخر حسب تكلفة المشاركة فى الحياة اليومية للمجتمع ، وهناك حد فقر عالمى يسمح بالمقارنة والتجميع ، وهو ٢٧٥ دولار ، ٣٧٠ دولار للفرد فى السنة (المبلغان بالأسعار الثابتة لتكافؤ القوة الشرائية فى عام ١٩٨٥).

---

(١) عبد الرحمن يسرى: قضايا اقتصادية مصرية معاصرة ، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٢) جلال أمين : مرجع سابق ، ص ٣٩

(٣) ج.م.ع.، معهد التخطيط القومى : استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر مرجع سابق، ص ٥١٨ ،

وفى عام عام ١٩٨٢/١٩٨١كانت نسبة الفقراء إلى إجمالى السكان فى مصر تمثل ٣٠ ٪ . وقد وصلت نسبة الفقراء فى المجتمع المصرى ١ . ٤٩ ٪ إى النصف تقريبا فى ١٩٨٤[١]. ولكن ازدادت نسبة الفقراء فى الحضر فى عام ٩١/٩٠ عن عام ٨٢/٨١ ، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الفقر فى عام ٩١/٩٠ فإن مستويات إنفاقهم قد تحسنت عن عام ٨٢/٨١.

وفى مطلع التسعينات نجد أن الفقراء فى مصر يمثلون حوالى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من إجمالى السكان فهم يعيشون على دخل لا يتجاوز ٣٥ دولاراً شهرياً (أى نحو مائة جنيه وخمسه بسعر صرف ١٩٩١) [٢] ، بمعنى أن ١٢ مليون نسمة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٧ مليون فى الريف وذلك فى عام ١٩٩٠. كذلك يوجد فى مصر ما يسمى بالفقراء المدقعون ، وهم يمثلون نحو ٦ - ٧ مليون نسمة أى نحو ١١ - ١٣ ٪ من السكان وهم يعتمدون غالباً على الإعانات الرسمية من الحكومة ، والتى لا تكفى احتياجاتهم المعيشية الأساسية.

العجز فى ميزان المدفوعات :

عانت مصر فى فترة الثمانينيات من عجز فى الميزانية ، بل ارتفع من ١ . ٧ بليون دولار فى ٨٢/٨١ إلى ٣ . ٥ بليون دولار فى ٨٦/٨٥[٣] .

كما زاد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ليصل إلى ٢١٣٠ مليون دولار وذلك بالمقارنة بـ ٤٣٦ مليون عام ١٩٨٠ .ومع نهاية عام ١٩٨٣ بدأت أزمة النقد الأجنبى تتفاقم مع انخفاض أسعار البترول . فلم تعد مصر قادرة على الحصول على العملة الأجنبية اللازمة للحفاظ على مستوى وارداتها ، وذلك فى الوقت الذى كانت مصر تستورد ثلاث أرباع احتياجاتها الغذائية ، الأمر الذى جعلها واحدة من أكثر الدول اعتماداً على الخارج فى مجال الغذاء .

لقد زاد العجز التجارى ما بين عامى ٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٤ . ٧ ٪

---

(١) اسماعيل صبرى عبد الله : مصر التى نريدها ، تقرير سياسى وبرنامج مرحلى ، دارالشروق ، ١٩٩٢، ص ٧١.

(٢) عبد الرحمن يسرى: قضايا اقتصادية مصرية معاصرة ، مرجع سابق، ص ١٥٤

(٣) جلال أمين : معضلة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق، ص ٣٣.

وارتفع العجز فى الحساب الجارى فى نفس الفترة بنسبة قدرها ١٦٨ ٪ ، وإلى جانب ذلك تضخم عجز الموازنة ليصل إلى ١٣,٤ بليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨[١].

ولتغطية ذلك لجأت الحكومة إلى طبع النقود بشكل متزايد ، الأمر الذى أدى إلى زيادة التضخم ليصل إلى ٣١,٢ ٪ عام ١٩٨٩/٨٨ بالمقارنة بـ ٢٥,٨ ٪ عام ١٩٨٨/٨٧.

كما نجد أن معدل التضخم زاد بصورة سريعة خلال عقد الثمانينيات من ١٠ ٪ سنويا إلى نحو ٢٥ ٪ سنوياً ، وانخفض معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من ٨ أو ٩ ٪ سنويا إلى أقل من ٢ ٪ سنوياً [٢] .

بعد أن تم التعرض للقوى والعوامل الثقافية المختلفة التى تؤثر على الأهداف التربوية، وكذلك التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها مصر مما اعطى صورة كاملة وخلفية واضحة، يمكن بعدها التعرض لواقع الأهداف التربوية فى فترة الدراسة بالعرض والتحليل وفهم ابعادها وعواملها وتحدياتها.

ثالثا : واقع الأهداف التربوية العامة فى مصر

يتم عرض الأهداف التربوية فى مصرالتى وردت فى الوثائق الرسمية المعلنة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن ، وهى حسب التسلسل التاريخى كالأتى :

١) تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه عام ١٩٨٠. (د. مصطفى حلمى)

٢) قانون التعليم ، اغسطس ١٩٨١.

٣)السياسة التعليمية فى مصر عام ١٩٨٥ (د. عبد السلام عبد الغفار)

٤) إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٩٨٧ (د. أحمد فتحى سرور)

٥) اتجاهات سياسة التعليم وأهدافه - مؤتمر تطوير التعليم الابتدائى - مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى (د. حسين كامل بهاء الدين)

---

(١) زينب عبد العظيم : الاقتصاد السياسى لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولى من اتفاق ١٩٨٧ إلى اتفاق ١٩٩١، شركاء فى التنمية، مرجع سابق ، ص ١٣.

(٢) سعيد النجار: نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى،مرجع سابق، ص ٣.

وسوف يتم تناول كل من هذه الوثائق الرسمية كل على حدة بالتفصيل لنتبين منها الأهداف التربوية التى جاءت بها فى محاولة لرصد وتحليل واقع الأهداف التربوية العامة فى مصر فى فترة الدراسة.

١- تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه ١٩٨٠[١] (د. مصطفى كمال حلمى)

عرض د. مصطفى كمال حلمى (وزير الدوله للتعليم والبحث العلمى فى ذلك الوقت) إلى الأهداف التربوية التالية (والتى جاءت تحت عنوان المبادىء الأساسية الموجهة لحركة تطوير التعليم فى مصر)

أ- التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية : ويتفرع من هذا الهدف أهدافا فرعية هى :

- تحقيق تكافؤ الفرص.
- توصيل خدمات التعليم لكل فرد.
- تمكين الفرد من النمو إلى أقصى ما تؤهله له مواهبه وقدراته الذهنية.
- تكوين الشخصية الديمقراطية ، وقد حدد صفات هذه الشخصية الديمقراطية بأنها التى تعى الصالح العام ، وتكرس نفسها لخدمته ، والتى تفكر تفكيراً علمياً فى القضايا الاجتماعية ، والتى تعرف الأخذ والعطاء وتحترم رأى الأغلبية ، وتحض على التعاون مع الآخرين ، وتقدر على المشاركة فى اتخاذ القرارات ، وتمارس الأساليب الديمقراطية فى تصحيح مسارها.

ولكى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب على الدولة الآتى :

- توفير القدر الضرورى من التعليم النظامى لأفراد الشعب كلهم.
- الالتزام عند وضع المناهج بالمقومات الأساسية للمجتمع واهتماماته ومراعاة حاجاته المختلفة .
- وضع الأنشطة والبرامج التى تعرف الأفراد حقوقهم وواجباتهم قِبل المجتمع .
- ممارسة الأساليب الديمقراطية فى الإدارة التعليمية على المستوى المركزى أو المحليات.

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، د. مصطفى كمال حلمى : تطوير وتحديث التعليم فى مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه.مرجع سابق، ص ص ١٨-٢١

ب- **التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج** : ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- تنمية النظرة المستقبلية القائمة على أساس العلم والعقلانية.
- إعداد الكوادر الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدربة التى تكفل دفع عجلة الإنتاج.
- تقديم المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية التى تدعم التنمية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد والبيئات المختلفة.
- تحقيق إنسانية الفرد وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته ، والإسهام فى بناء وتقدم مجتمعه. وقد أوضح هذا الهدف أهمية تحديد العلاقة بين التعليم والعمل والعمالة كقضية من أهم القضايا التى تشغل بال المجتمعات كلها. كما أكد على أن التعليم ينبغى أن ينظر إليه فى إطار التنمية الشاملة.

جـ- **تحقيق الذات الثقافية العربية** : ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- الحفاظ على الذات المصرية العربية الإسلامية.
- الكفاح من أجل التحرر السياسى والاقتصادى فى إطار عربى.
- الحفاظ على التراث واللغة والقيم .
- بناء القدرة الذاتية العربية العلمية والتكنولوجية.
- الحفاظ على الذاتية الثقافية كأسلوب مميز للتنمية الشاملة.

٤- **تحقيق التربية المستمرة** . ويتم ذلك عن طريق :

- تقديم الفرص التعليمية الملائمة لكل فرد ، وفى كل سن ، وفى كل تخصص ، لكى يواكب تقدم المجتمع.
- تكامل مؤسسات التعليم النظامى والتعليم غير النظامى. ففى ضوء التغيرات السريعة المتلاحقة فى عصر العلم والمعلومات ، وكذلك مطالب التغير الاجتماعى والاقتصادى المحلى والعالمى ، تصبح التربية المستمرة مطلباً هاماً من مطالب المجتمعات الحديثة ، ومبدأ هاماً من المبادىء التى تأخذ بها النظم التعليمية الحديثة.

بالإضافة إلى تلك الأهداف الأربعة حدد د. مصطفى كمال حلمى فى تلك الورقة أهدافاً مستقبلية " كأهداف لتعليم الغد " تتحدد سماته فى ضوء المقومات الأساسية للمجتمع المصرى والاتجاهات العامة لتطوير وتحديث التعليم . وتلك الأهداف المستقبلية هى :

١- ترسيخ القيم الدينية والخلقية فى نفوس الأفراد وتأكيد حرية الإنسان وإطلاق العنان لقدراته العقلية والإبداعية والإنتاجية.
٢- إنماء الاعتزاز بالشخصية المصرية وإنماء إتجاه وقيم الانتماء العربى والإسلامى والقيم والإتجاهات الإنسانية.
٣- تأصيل الإنتماء للمجتمع ، والحفاظ على مقوماته ، مع التأكيد على مفاهيم العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية.
٤- تحقيق التوازن بين حقوق الفرد وواجباته.
٥- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل.
٦- إتاحة فرص تعليمية بديلة عن التعليم النظامى.
٧- إعداد الأفراد لتقبل التغيير من أجل التطوير والتقدم ، والإسهام الإيجابى فى الإعداد له وفى إحداثه.
٨- إحلال ثقافة الإبداع والابتكار واكتساب المهارات الأساسية للتعلم ومواصلته ، محل أسلوب الحفظ والذاكرة والتركيز على المعارف والمعلومات فقط.
٩- الإسهام الفعال فى توفير متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع والإرتباط الدينامى بالعمل المنتج والبيئة ، على أساس احترام العمل والإسهام فى حل مشكلات البيئة .
١٠- تحقيق إيجابية الأفراد ، متمثلة فى فكر علمى عقلانى ، ومبادأة وإبتكار وتعاون مع الآخرين لمواجهة مواقف الحياة وحل مشكلاتها.
١١- إنماء النظرة المستقبلية فى معالجة الحاضر ومشكلاته ، بحيث ينمى العلم روح الأصالة والمعاصرة .
١٢- تأكيد المسئولية القومية المشتركة فى التعليم ، ليكون مسئولية مشتركة بين جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والشعبية ، وذلك وفق خطط قومية يتفق عليها.

٢- قانون التعليم فى أغسطس ١٩٨١.[١]

حدد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ أهدافاً تربوية للتعليم قبل الجامعى
وأهدافاً للمراحل التعليمية المختلفة (الأساسى - الثانوى العام - التعليم الفنى).

---

(١) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، القاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم ١٩٨١.

الأهداف التربوية للتعليم قبل الجامعى والتى وردت فى قانون التعليم (مادة ١٥) فى ١٩٨١ هى :

- تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية من النواحى الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية.
- إعداد الإنسان المصرى المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية.
- تزويد الدارس بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية التطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته.
- الإسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات.
- مواصلة التعليم العالى والجامعى من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه.

ويتبين من المذكرة الإيضاحية بشأن قانون التعليم أهم الأهداف التى يركز عليها مشروع القانون وهى :

- اكتساب الفرد المقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدراته على تحقيق ذاته ، والإسهام فى بناء مجتمعه وتقدمه ، وتحقيق التوازن بين حقوق الفرد وواجباته ، والارتباط بالمجتمع والحفاظ على قيمه ، والاعتزاز بالشخصية المصرية والإنتماء العربى والإسلامى.
- ترسيخ القيم الدينية والخلقية فى نفوس الأفراد ، وتأكيد حرية الإنسان بإطلاق العنان لقدراته العقلية والإبداعية والإنتاجية.
- اكتساب الأفراد المهارات الأساسية من خلال التعليم عن طريق ربطه بالحاجات الحقيقية لخطط التنمية ، وإعداد الأفراد لتقبل التغيير من أجل التطور والتقدم والإسهام الإيجابى فى إحداث هذا التقدم.

٣- السياسة التعليمية فى مصر ١٩٨٥[١] (د.عبد السلام عبد الغفار)

اشتملت ورقة " السياسة التعليمية فى مصر عام ١٩٨٥ " على ثلاثة أهداف تربوية كأهداف استراتيجية عامة للتربية وهى :

١- **أهداف إنسانية** : بمعنى تحقيق إنسانية الفرد ، وذلك عن طريق اتاحة جميع الفرص المناسبة التى تساعد الفرد على النمو نمواً متكاملاً بما يحقق إنسانيته تحقيقاً كاملاً.

---

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، د. عبد السلام عبد الغفار : السياسة التعليمية فى مصر ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، يوليو ١٩٨٥،ص ٩.

٢- **أهداف اجتماعية** : وذلك بالعمل على استمرار المجتمع بنظمه ومؤسساته وتطوره إلى الأفضل . حيث تحاول المجتمعات الحفاظ على ثقافتها فى أهداف ترتبط بالمجتمع من شأنها الحفاظ على ثقافة المجتمع ، وتطوير هذه الثقافة بما يعطيها فرصاً أفضل لمعايشة الثقافات الأخرى والمنافسة معها. كذلك تعمل للمحافظة على مؤسسات المجتمع ونظمه وقيمه ومعاييره وتأصيل فلسفته ، ونشر ما يرتبط بها من مفاهيم وسلوكيات. كذلك من أهداف التربية نشر وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وما يرتبط بها من قيم وسلوكيات سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة.

٣-**أهداف اقتصادية** : بمعنى توفير ما يحتاج إليه المجتمع من قوى بشرية على مستوى عال من الكفاءة الفنية والمهنية والحرفية . ويكون ذلك عن طريق إعداد التلاميذ إما لمراحل دراسية أعلى أو الإعداد المهنى للتلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم الفنى لتوفير احتياجات المجتمع من العمالة المناسبة والمدربة مع القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات العلمية فى مجالات وأساليب العمل المختلفة.

٤- إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر عام ١٩٨٧[١]
(د. أحمد فتحى سرور) .

حدد الدكتور أحمد فتحى سرور - وزير التعليم فى ذلك الوقت الأهداف المستوحاة من التعليم ، والتى استمدها من التحديات العالمية والمحلية التى تواجه المجتمع ، ومن احتياجات وآمال المجتمع ، بل ومن فلسفة المجتمع ونظامه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى . وتلك الأهداف التربوية هى كالآتى :

١) التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل : أى إعداد شخصية مصرية تكون نواة لمجتمع متطور ومتقدم قادر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين ، ويكون ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

---

(١) أحمد فتحى سرور :استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، ج.م.ع. - القاهرة ، يوليو ١٩٨٧، ص ص ٩٠ - ١٠٤.

أ- محو وإزالة السلبيات فى الشخصية المصرية التى تراكمت نتيجة سنوات طويلة تعرضت فيها لأسباب القهر والإستغلال والإستبداد. ومن هذه السلبيات :

- شعور المواطن بعدم الحيلة والاستكانة .

-النفاق والرياء مع الرؤساء ، والحقد والنميمة مع الزملاء من أليات العيش فى أمان.

- ضعف روح المبادأة وانخفاض مستوى الطموح نتيجة للإحباط المتكرر للإنسان المصرى ، ونتيجة سطوة السلطة المركزية واستئثارها بحق إتخاذ القرارات مما يشعر المصرى دائما بأنه عاجز عن إنجاز أى شىء بنفسه أو المشاركة فى إتخاذ القرار .

-القدرية ، ويعنى هنا الإعتقاد بأن كل ما يحدث للإنسان من نجاح أو فشل هو مقدر له ولا دخل للإنسان فيه وأن الجهد الإنسانى مهما عظم عاجز على أن يدفع فعل القدر.

-ومن السلبيات أيضا قلة الحرص على الوقت ، والشعور العميق بالحزن ، وغلبة الطابع الأدبى عن الجانب المعرفى.

ب- تدعيم وتقوية الجوانب الإيجابية فى الشخصية المصرية ، وتلك الإيجابيات تتمثل فى :

-أن الشخصية المصرية عريقة طويلة التاريخ.

-إعلاء شأن الأسرة فى الآداب المصرية ، فقد عاش المصريون الأجيال وراء الأجيال فى ظل الأسرة والتزمت بآداب العرف الاجتماعى والعلاقات الأسرية والأخلاق المصطلح عليها وهى ما يسمى بالأعراف والعادات والتقاليد.

- أن الذهن المصرى عملى واقعى سهل المنطق واضح فى نظرته إلى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس.

-العمل والصبر على العمل ، التدين بدون تعصب أو تطرف.

الفكاه ، فقد عرف المصريون بروح المرح والفكاهة .

جـ- تأكيد الذاتية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية :

هذا الهدف الفرعى يؤكد على أهمية تأكيد الذاتية الثقافية للشخصية المصرية ، والتأكيد على الهوية العربية لمصر، وكذلك الإنتماء للعالم العربى والإسلامى. ومصر لها ثقافة عربية تميزت بها بالرغم من تأثير الثقافة العربية ، الا أنها استطاعت الصمود والبقاء والتطور بما يتلائم

وروح العصر ومتغيراته.
وبهذه الذاتية الثقافية تأصلت القومية فى نفوس المصرين ، على الرغم من الصعاب والتحديات التى تواجهها مصر والأمة العربية كلها.
لذا فمن أهداف التربية ، الحفاظ على هذا الضمير الثقافى والعمل على تنميته . فالمصرى يكون بتاريخه وتراثه، بحضارته المصرية القديمة ، ثم حضارته العربية الإسلامية.

د - الإهتمام بالقدرة على الخلق والابتكار لدى الأفراد .

يأتى هذا الهدف كجزء من هدف تكوين شخصية الفرد القادر على مواجهة المستقبل ويكون ذلك عن طريق تنمية قدرة الأفراد على الخلق والإبداع بل ومساعدتهم على ابتكار طرق ومفاهيم وقيم جديدة صالحة لظروف حياتهم.
وأن يكون لدى الأفراد القدرة على استخدام الأسلوب العلمى ، وإدراك الكليات والمفاهيم ، ورصد الظواهر التى تحيط بالفرد والمشكلات التى تواجهه وتشخيصها وتحديد أساليب معالجتها. وبذلك تتأكد لدى الفرد الإبداع والقدرة على التفكير العلمى وقدرة الإنسان على التعبير عن نفسه وعن افكاره.
كما تؤكد الإستراتيجية على أن يكون الهدف بناء إنسان المستقبل ، والتأكيد على الهوية الثقافية الأصيلة ، فيكون الإعداد بالمزج بين الأصالة والثقافة وبين والمنهج العلمى المعاصر .

هـ- التأكيد على القيم.

هناك قيم يجب غرسها مثل حقوق الإنسان ، وغرس المعنى الإنسانى للحرية التى يجب أن يتمتع بها الفرد . كما يجب تمكين الفرد من تطوير شخصيته من كافة جوانبها الخلقية والبدنية والروحية والفكرية والوجدانية بصورة متكاملة . وهو ما يتعلق بغرس القيم الأخلاقية الفاضلة النابعة من حضارة الإسلام ، وغرس القيم الإنسانية وغرس القيم الدينية. كدلك يجب غرس شعور الانتماء الوطنى فى نفوس الطلاب.

٢) اقامة المجتمع المنتج :

ويتطلب تحقيق هذا الهدف الآتى :
- تأصيل العلاقة بين التعليم و الإنتاج وتنمية الموارد البشرية لتكون قوى عاملة مؤهلة وقادرة على الإنتاج فى مختلف القطاعات.
- زيادة الإنتاج مما يخلق فرص العمالة لمخرجات النظام التعليمى (الخريجين) ويحول دون بطالتهم. لذا يجب ربط التعليم ربطاً مباشراً

بمتطلبات الإنتاج وتقدمه فى مختلف المجالات.
- اختيار نمط الإنتاج على أساس إشباع الحاجات الأساسية بصفة عامة.

٣) تحقيق التنمية الشاملة :

- تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والمهنية والإدارية اللازمة لدفع عجلات التنمية الشاملة وتنشيطها.
- توفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً رفيعاً بمهارات وقدرات ومعارف وخبرات.
- رفع مستوى الحياة الإنسانية اجتماعياً وثقافياً.

وقد أكدت الإستراتيجية على أن التعليم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والإستراتيجية والخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذا ينبغى ترجمة متطلبات هذه التنمية إلى مضمون تعليمى . وأن التنمية الشاملة لا تتحقق إلا بحياة اجتماعية كريمة ، وتنمية ثقافية تؤكد ذاتيتها الثقافية وتحافظ على وحدة النسيج الاجتماعى للشعب.

٤) إعداد جيل من العلماء :

ويتحقق ذلك عن طريق :-
- تكوين جيل قادر على تحقيق التقدم العلمى اللازم لكل من الإنتاج والتنمية الشاملة.
- تكوين جيل قادر على تطوير العلم وتطبيقاته لحل مشكلات المجتمع المادية والإنسانية .
- تكوين جيل قادر على التحكم فى الظواهر الاجتماعية.
- تكوين جيل قادر على تحقيق التوازن بين التقدم فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.

يتضح من الإستراتيجية أن هدف " **إعداد جيل من العلماء** " يقوم على تحقيق الهدف الأول وهو " **التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل** " ومن شأنه أن يحقق الهدفين الثانى والثالث وهما " **إقامة المجتمع المنتج** " ، " **تحقيق التنمية الشاملة**".

٥- إتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه (١٩٩٢) (د. حسين كامل بهاء الدين)[١]

أعلن السيد الوزير د. حسين كامل بهاء الدين فى وسائل الإعلام وفى اللقاءات وفى اجتماعه بلجنة الخدمات فى مجلس الشورى فى ١٩٩١/١١/١٩ عن الآتى :

- استمرارية السير على الإستراتيجية التى سبق إقرارها منذ عام ١٩٨٧.
- إن أهداف التعليم الإستراتيجية لم تتغير كثيراً منذ عشرات السنين ، فهى متقاربة ولا تختلف كثيراً بين بلد وآخر ، وإنما تتركز الفروق فيما يتعلق بالهوية وبالقومية وبالقيم والأخلاقيات.

كما ذكر بعض الأهداف مثل : إعداد جيل من المنتجين القادرين على تطوير المجتمع ، وهو نفس الهدف الذى ذكر فى الإستراتيجية وهو " إقامة المجتمع المنتج " .

- إنه لا بد من ربط التعليم ولا سيما التعليم الفنى بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل والإنتاج.
- لا بد أن نقدم لأبنائنا تعليماً جيداً يجعلهم قادرين على التحليل والفهم والابتكار والتعلم الذاتى والتعلم المستمر، وعلى تنظيم وتوظيف المعلومات.
- إن الهدف الأسمى من العملية التعليمية هو : إكساب الأطفال والشباب القدرة على مواجهة المشاكل بطريقة علمية ، وعلى توظيف المعلومات بطريقة تتفق وروح العصر.

٦- مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ [٢]

فى أثناء وزارة د. حسين كامل بهاء الدين ، تم إعلان أهداف للتربية وإن كانت هذه الأهداف خاصة بالمراحل التعليمية ، إلا أنه يمكن اعتبارها مجازاً أهدافاً عامة للتربية ، وهى كما جاءت فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى :

---

(١) حسين كامل بهاء الدين : اتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه فى ج.م.ع.، مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر ، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع : نحو سياسة تعليمية متطوره، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢١.

(٢) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، القاهرة، مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٠.

١) ترسيخ الإيمان لدى الفرد والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية، والحرص على ممارسة شعائر دينه ، واحترام عقائد الآخرين ومقدساتهم وشعائرهم.
٢) توفير مقومات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية وما يرتبط بها من مكونات ثقافة البدن ورعايته.
٣) تكوين المهارات التى تؤدى إلى التواصل اليسير والفعال بمختلف وسائله من خلال اللغة القومية بين مواطنى المجتمع ، أخذاً وعطاء وحواراً ورأياً وتفاعلاً وانتماء وتحكيماً لمنطق العقل.
٤) إكساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى عمل الجماعة والجهد التعاونى والتكافلى والقدرة على إدراك العلاقة بين الحق والواجب.
٥) تقدير تراثه بموضوعية واستلهام قيمته المشرقة والإفادة من دروسه وفهم واقع مجتمعه وهويته والإلمام بالجهود المبذولة لتنميته.
٦) الإعداد لتكوين مهارات وعادات العمل المثابر والمنتج وماتتطلبه من معرفة علمية وتكنولوجية إسهاماً فى تطوير إنتاجية العمل.
٧) تنمية مهارات التعليم الذاتى واتجاهاته توفيراً لاستمرارية التعلم.
٨) تشجيع النشاط الحر والتلقائى والمنظم ، والقدرة على التذوق الفنى ، والموسيقى مما يتيح فرص الإبداع والإمتاع.
٩) توفير الرعاية التربوية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من امتلاك أساسيات الثقافة المشتركة، وكذلك تمكين ذوى القدرات والمواهب العقلية والفنية والجسمية من بلوغ أقصى ما يمكن أن تصل إليه طاقاتهم.

٧- المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤. (١)

تم تحديد أهدافاً عامة للتربية من خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى وهى :
١) ترسيخ الإيمان بالله والاعتزاز بالدين واحترام عقائد الآخرين والبعد عن التعصب والتطرف.
٢) تعميق الانتماء للوطن من خلال السلوك الإيجابى فى الحفاظ على البيئة والتعاون مع الآخرين من أجل بناء التقدم.
٣) التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

---

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم : المؤتمرالقومى لتطوير التعليم الإعدادى ، القاهرة، مطابع روز اليوسف الجديدة ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤، ص١٢.

٤) ترسيخ القيم الديمقراطية التى تتمثل فى التسامح والمشاركة الإيجابية فى العمل الجماعى وتحمل المسئولية واحترام حقوق الآخرين.
٥) تزويد التلاميذ برؤية واسعة لبيئتهم الطبيعية والثقافية المباشرة وتوفير فرص التفاعل المثمر معها.
٦) تدريب التلاميذ على العمل التعاونى وممارسة الأنشطة الحرة والموجهة.
٧) أكساب مبادىء التكنولوجيا والتدريب على استخدامها فى حل المشكلات.
٨) التعرف على الجوانب الإيجابية فى التراث بما يجعلها تساير واقع المجتمع الحالى وهويته أو تُعين على مزيد من التطلع نحو افاق المستقبل.
٩) تنمية المهارات العلمية الأساسية مع التركيز على المهارات اللغوية وفروع علوم المستقبل.
١٠) تزويد الطلاب بالقدر المناسب من المعارف والمهارات العلمية والمهنية المرتبطة بتكنولوجيا العصر.
١١) تنمية القدرة على تحقيق التواصل الفعال بين المواطنين ، والمشاركة فى العمل المنتج.
١٢) تنمية مهارات التعلم الذاتى واتجاهاته ، مما يجعل التلميذ قادراً على الوصول إلي المعلومه الصحيحه من مصادرها الأصلية ، وذلك فى إطار استمرارية التعلم مدى الحياة.
١٣) تنمية الميل إلى القراءة الناقدة والاستماع الجيد ، وإبداء الرأى فيما يسمع ويقرأ على أساس موضوعى.
١٤) إكساب ثقافة علمية وصحية تعين على السلامة البدنية والنفسية على أسس علمية سليمة.
١٥) تكوين اتجاه إيجابى نحو تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات على إتخاذ القرار السليم.
١٦) تنمية استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير وتحليل المعلومات.
١٧) تنمية صلات التلميذ بالعالم الخارجى وبما يدور فيه من أحداث فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة.
١٨) تنمية القدرة على الأكتشاف لدى التلاميذ وتنمية القدرة على التذوق الفنى والموسيقى والمسرحى لدى التلاميذ.

بعد أن تم استعراض واقع الأهداف التربوية كما جاءت في الوثائق الرسمية المعلنة فى فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ، يتم رصد وتحليل وإعادة تركيب للأهداف التربوية الرسمية وغير الرسمية ، وبذلك يمكن حصر الأهداف التربوية العديدة والمتعددة التى ذكرها المختصون والمتخصصون، سواء فى الوثائق الرسمية المعلنة أو فى كتب

التربية ، أو كما صاغتها لجنة صياغة الأهداف فى وزارة التربية والتعليم، أو فى المؤتمرات والندوات.

رابعا : تصنيف الأهداف التربوية فى مصر وفق أربعة محاور رئيسية :

تقوم الدراسة برصد وتحليل وإعادة تركيب للأهداف التربوية الرسمية والغير رسمية فى فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ، ويتم القيام بعملية الرصد والتحليل وإعادة التركيب وفق تصنيف مكون من أربعة محاور ، وهو تصنيف مصطنع [1] ، انما وضع ليسهل عملية رصد الأهداف وتناولها وتحليلها، كما أن من الصعب الفصل التام بين كل محور وآخر ، نظراً لتداخلها وتعدد الأدوار الاجتماعية للفرد الواحد . ذلك أن الفرد فى تكوينه وإحساسه بذاته وإعداده المعرفى والمهارى لا ينفصل عن دوره كعضو فى أسرة ، وهو نفسه عضو فى المجتمع يمارس حقوقه وواجباته السياسية كعضو سياسى، كما لا ينفصل ذلك عن كونه مستهلك وعضو اقتصادى فى المجتمع.

والمحاور الأربعة التى تصنف الأهداف التربوية على ضوئها هى :

١) تكوين الفرد من حيث:

أ- الفردية أو الذاتية.
ب- الإعداد المعرفى والمهارى للفرد.
ج- الإعداد القيمى للفرد.

٢) أ - تكوين فرد عضو فى أسرة
ب- تكوين فرد عضو فى مجتمع.
٣) تكوين عضو سياسى.
٤) تكوين عضو اقتصادى.

---

(١) يرجع فى ذلك إلى كتب اجتماعيات التربية مثل :

-A.K.C.Ottaway : Education and Society , An Introduction to the Sociology of Education ,London,Routledge & Kegan Paul Ltd. 1969.

- د.ف. سويفت : اجتماعيات التربية ، دراسة تمهيدية تحليلية ، ترجمة محمد سمير حسانين ط٢، طنطا ، مؤسسة سعيد للطباعة ، ١٩٧٧.

١-أ - تكوين الفرد من حيث الفردية والذاتية :

يعتبر الفرد فى أى مرحلة تعليمية أو أى برنامج تربوى المصدر الأول والأساسى لكل الأهداف الممكنة ، فالتربية تستهدف ذات الفرد وشخصيته الإنسانية والعمل على تنميتها فى مختلف الجوانب [١] .

إن هدف التربية هو بناء الشخصية الإنسانية للمتعلمين ، ولا يقصد بالشخصية هنا، الناحية الأخلاقية أو المعرفية فقط ، ولكن نقصد الشخصية الإنسانية فى شمولها وكليتها وطرق التفكير والشعور، والعمل فيما يتعلق بذات الفرد . ومن ثم ينبغى أن تؤكد الأهداف على تحقيق ذات الفرد ، والتى ينبغى أن تتمشى مع طبيعته وفطرته.

ومن الأهداف التربوية التى تدور حول محور " **تكوين الفرد من حيث الفردية والذاتية** " ما يلى :

- هدف تحقيق الذات الثقافية العربية [٢] : وفى هذا الهدف نجد التأكيد على تكوين الشخصية وتحقيق الذات ، ولكنه يخرج هنا عن نطاق الفردية والخصوصية إلى الذاتية العربية. والتأكيد على القومية العربية وعلى الهوية العربية الإسلامية . ثم يأتى هدف " إنماء الاعتزاز بالشخصية المصرية ، إنماء إتجاه وقيم الانتماء العربى والإسلامى والقيم والإتجاهات الإنسانية ".

وقد جاء هذا الهدف ليؤكد على نفس الإتجاه وهو الاعتزاز والحرص على تكوين شخصية مصرية لها طابعها الخاص والمميز ، ثم التأكيد أيضا على الانتماء والهوية العربية والإسلامية.

وفى عام ١٩٨٥ كان هناك "**أهداف إنسانية**"، تعمل على تحقيق إنسانية الفرد عن طريق اتاحة الفرص المناسبة التى تساعد الفرد على النمو متكاملاً مما يحقق إنسانيته تحقيقاً كاملاً [٣].

---

(١) شكرى عباس : الأهداف ومستقبل التربية ، مرجع سابق ص ٢٤

(٢) مصطفى كمال حلمى : تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣)عبد السلام عبد الغفار : مرجع سابق، ص ٩.

وفى عام ١٩٨٧، وفى استراتيجية تطوير التعليم [١] كان هناك هدف: "إعداد الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل". و قد أكد هذا الهدف على تكوين الشخصية المصرية ، وعرض سلبياتها وإيجابياتها ، كما جاء بالإستراتيجية هدف فرعى وهو : " تأكيد الذاتية الثقافية العربية والإسلامية للشخصية المصرية " ، وقد جاء نفس هذا الهدف من قبل عام ١٩٨٠، تأكيداً على أهمية تكوين الذات المصرية وتدعيم للهوية المصرية الإسلامية.

وفى نفس عام ١٩٨٧[٢] كانت هناك أهداف للتربية والتعليم وهى: هدف " تنمية وعى الفرد بذاته وقدراته وإمكاناته الفعليه " ، وهدف " تنمية إتجاه إيجابى للفرد نحو المستقبل "وهى أهداف تحرص على تنمية الوعى لدى
الأفراد وإحساسهم بالذات وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم وإعدادهم للمستقبل.

وقد تكرر التأكيد على هدف " بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل " فى عام ١٩٩٤ من خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى[٣] .

---

(١) عبد السلام عبد الغفار: السياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، أهداف التربية والتعليم فى مصر، مرجع سابق ص١٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم : المؤتمر القومي لتطوير التعليم الاعدادى. التعليم الاعدادى واقعه وملامح تطويره، الأهداف – الخطة –المحتوى– التقويم" مرجع سابق ، ص ١٢.

١ب- الإعداد المعرفى والمهارى للفرد :

أكد " فرانسيس بيكون " ، " وكومينوس " على الأهداف التربوية المعرفية ، وهى التى تجعل المعرفة ككل مجال المربى ، كما رأى " جون لوك " أن التربية لا تعنى أن يصبح الصغير متمكنا فى احد العلوم ، وانما تعنى تفتيح الأذهان وتهيئتها لتعلم هذه العلوم ، أو كما قال " جان جاك روسو " إن غرض التربية ليس حشو العقل بالمعرفة وإنما تعليم الطفل طريقة اكتساب المعرفه (١) .

لذا فهدف التربية هو إعداد الفرد إعداداً معرفياً ، ويكون ذلك بتدريبه وتنمية قدرات التفكير العلمى والابتكارى والفكر الناقد والتركيز على المعرفة شرط للتعلم الجيد ، ولكن يجب أيضا أن ننمى لدى الفرد روح الابتكار ونولد لديه القدرة على الإبداع ، فلا يكون التعليم مجرد تلقين أو حشو الذهن بالمعلومات ، وإنما يجب ترسيخ المنهج الفكرى (٢) ،لكى يمكن للفرد التفكير بأسلوب علمى يمكنه رصد الظواهر، وتجميع المعلومات واسترجاعها وتوظيفها .

كذلك يكون لدى الفرد مهارات استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير ، ويعرف التفكير بأنه : أى نشاط عقلى يساعد فى تحديد وصياغة مشكلة أو حل مشكلة أو فى إتخاذ قرار أو فى إشباع الرغبة فى الفهم أو فى البحث عن أجابات أو فى البحث عن معان (٣).

لذا يجب إعداد الفرد معرفيا ومهاريا بحيث يكون لديه القدرة على اتباع أسلوب حل المشكلات وتحليل المعلومات.

أما الأهداف التربوية التى تتعلق بهدف " **الإعداد المعرفى والمهارى للفرد** " فهى :

هدف إحلال ثقافة الإبداع والابتكار واكتساب المهارات الأساسية للتعلم

---

(١) محمد منير مرسى : مقدمة فى فلسفة التربية،مرجع سابق ، ص ١٣٢.

(٢) فتحى سرور : إستراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) مراد وهبه (محرر) : الإبداع والتعليم العام، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ١٩٩١، ص ٥٤.

محل أسلوب الحفظ والمذاكرة والتركيز على المعارف والمعلومات فقط (١) ويحرص هذا الهدف على تنمية الإبداع والابتكار لدى التلاميذ ، فضلاً على مجرد الحفظ والتلقين .

فقد كان التعليم مع بداية الثمانينيات يواجه قصوراً فى المناهج ، وطرق التدريس ، وتدنى فى المستوى التعليمى للطلبة ، فكانت تلك الأهداف التى جاءت فى ١٩٨٠ بداية لمعرفة أوجه القصور ووضعت تلك الأهداف للنهوض بالتعليم والتغلب على ذلك القصور، وقد استمرت تلك الأهداف والتركيز عليها فى الأعوام التالية لها .

وفى عام ١٩٨٥ (٢) وضمن أهداف المراحل التعليمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم جاء هدف " تشجيع النشاط الإبتكارى لدى المتعلمين " وهدف " تشجيع النمو العقلى " هو يؤكد على أهمية تنمية القدرة على الابتكار والإبداع لدى التلاميذ فى محاولة لإعلاء قيمة التفكير العقلى وإعداد أفراد قادرين على الخلق والابتكار.

وفى عام ١٩٨٧ جاء ضمن الأهداف الأربعة الرئيسية لإستراتيجية تطوير التعليم (٣) هدف " إعداد جيل العلماء " ويعتبر هذا الهدف الغاية أو المحصلة النهائية للأهداف السابقة ، فإعداد الفرد معرفيا ، وتشجيع التفكير الابتكارى وتنمية القدرة على الابتكار تؤدى كلها لإعداد أفراد قادرين على الإبداع والإبتكار ليصبحوا علماء الغد ، قادرين على التعامل مع علوم المستقبل ودخول عصر المعلومات.

وفى نفس العام أيضا (١٩٨٧) ومن خلال أهداف التربية والتعليم ، نجد التأكيد مرة أخرى على الأهداف المعرفية وهى " الأهداف المرتبطة بتحديث بنية المعرفة " وتفصيلها كالتالى :

- تنمية قدرات التعليم الذاتى.
- تقدير التفكير الإنسانى دون تعصب لعقيدة أو جنس أو لون.
- تنمية القدرة على الاتصال والتواصل مع الثقافة العالمية.
- الوعى بمصادر المعرفة والحكم على درجة موثوقيتها.
- تنمية القدرة على توظيف المعرفة فى واقع الحياة.
- الوعى بمفهوم التخصص فى إطار وحدة المعرفة.

---

(١) مصطفى كمال حلمى: تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، ١٩٨٠، مرجع سابق.

(٢) أهداف المراحل التعليمية، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٧.

(٣) فتحى سرور : إستراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق.

أما فى عام ١٩٩٢ [١] فقد اعتبر أن الهدف الأسمى من العملية التعليمية هو " إكساب الأطفال والشباب القدرة على مواجهة المشاكل بطريقة علمية ، وعلى توظيف المعلومات بطريقة تتفق وروح العصر " وأنه لا بد أن نقدم لأبنائنا تعليماً جيداً ، يجعلهم قادرين على التحليل والفهم والابتكار ، وعلى تنظيم وتوظيف المعلومات التى أصبحت فى متناول البشر.

ويتضح من تلك الأهداف مواكبة تطورات العصر ، فمع أهمية العلم والمعرفة فى عصر المعلومات والتدفق المعرفى أو ما يسمى " بالتفجر المعرفى " يجب علينا إعداد الفرد معرفياً ومهارياً ، ومراعاة أن يعد ذلك الفرد بحيث يكون قادراً على استخدام المعلومات والمعرفة ، وتوظيف تلك المعلومات وتحليلها ليواجه تحديات القرن الحادى والعشرين.

وفى عام ١٩٩٤ ومن خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى [٢] جاءت الأهداف معبرة عن خطة الدولة لتطوير التعليم وهى :

- تنمية المهارات العلمية الأساسية مع التركيز على المهارات اللغوية وفروع علوم المستقبل.
- تزويد الطلاب بالقدر المناسب من المعارف والمهارات العلمية والمهنية المرتبطة بتكنولوجيا العصر.
- تنمية مهارات التعلم الذاتى واتجاهاته ، مما يجعل التلميذ قادراً على الوصول إلى المعلومة الصحيحة من مصادرها الأصلية وذلك في إطار استمرارية التعلم مدى الحياة.
- تنمية استخدام الأسلوب العلمى في التفكير وتحليل المعلومات.

لا تقل أهمية الإعداد القيمى عن أهمية الإعداد المعرفى والمهارى له. لما للقيم الدينية والأخلاقية من أهمية فى حياة الفرد والمجتمع كله. وخاصة فى دول إسلامية كدولتنا ، تدين بالدين الإسلامى الحنيف وتحترم الأديان السماوية الأخرى، وتحرص على الوحدة الوطنية بها.

١جـ -الإعداد القيمى للفرد :

كذلك يوجد فى مصر كدولة مسلمة ودولة عربية أخلاقيات تعتز بها

---

(١) حسين كمال بهاء الدين : اتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه، ١٩٩١، مرجع سابق.

(٢)مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤، مرجع سابق.

وتحرص عليها . فلم يظهر هدف " **الإعداد القيمى للفرد** " فى بداية الثمانينيات ، بصورة واضحة مملوسة ، إنما ظهر فى عام ١٩٨٠ كهدف جزئى من الأهداف العامة التى ذكرت ضمن هدف " تحقيق الذات الثقافية العربية " وكان هذا الهدف الجزئى هو " الحفاظ على التراث واللغة والقيم".

وفى نفس العام أيضاً ، وضمن الأهداف المستقبلية التى وضعتها ورقة السياسة التعليمية [١] نجد تركيزاً على القيم الدينية والخلقية من خلال هدف " ترسيخ القيم الدينية والخلقية فى نفوس الأفراد وتأكيد حرية الإنسان ".

كذلك أكد قانون التعليم [٢] على القيم الدينية من خلال هدف " إعداد الإنسان المصرى المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية " وتزويد الدارس بالقدر المناسب من القيم والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته .

وظهر هذا الهدف جليا وواضحاً من خلال أهداف المراحل التعليمية فى عام ١٩٨٥ (٣) كما يلى :

- تنشئة الطفل على الإيمان بالله ومعرفة مبادىء الدين الأساسية على أساس من الفهم والممارسة.
- التشبع بروح الدين بحيث تنعكس مبادؤه فى سلوكه الفردى والاجتماعى.

ونجد فى تلك الأهداف تأكيداً واضحا على أهمية تنشئة الطفل على المبادىء والقيم الدينية والروحية.

وفى عام ١٩٨٧ وفي إستراتيجية تطوير التعليم ، جاء هدف " التأكيد على القيم " ويقصد بها القيم الدينية والقيم الأخلاقية وكذلك القيم الإنسانية . وقد جاء هذا الهدف فرع من الهدف الأول الأساسى فى الإستراتيجية والمعنى بإعداد الشخصية الإنسانية ، لذا حرص ضمن الإعداد على الإعداد القيمى للفرد وليس من الناحية الدينية فقط كما فى الوثائق السابقة ، وإنما على القيم الإنسانية والأخلاقية والروحية.

---

(١) مصطفى كمال حلمى: تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، ١٩٨٠، مرجع سابق.

(٢) قانون التعليم ، ١٩٨١،مرجع سابق.

(٣) أهداف المراحل التعليمية، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٧

وفى نفس عام ١٩٨٧ وفى أهداف التربية والتعليم [١] " جاء هدفان جزئيان وهما :

- ترسيخ العقيدة الدينية والإيمان بالله والرسالات السماوية.
- تنمية نسق القيم الشخصية : الحرية ، العلم ، العمل ، الانتماء ، الوسطية ، المبادأة ، الفن والجمال . وهى قيم إنسانية ينبغى الحرص عليها وتنميتها بجانب القيم الدينية والأخلاقية.

وفى عام ١٩٩٣ [٢] كان التركيز على القيم الدينية الذى يتضح فى هدف :

- ترسيخ إيمان الفرد والاعتزاز بدينه وقيمه السماوية والاجتماعية والحرص على ممارسة شعائر دينه واحترام عقائد الآخرين ومقدساتهم وشعائرهم. وهذا الهدف سبق تكراره ويتضح فيه الحرص على القيم الدينية فقط وقد جاء ضمن أهداف التعليم الابتدائى .

١٢- تكوين فرد عضو فى أسرة :

وهو الفرد الذى لديه شعور بالانتماء لأسرته وأهله ، لديه القدرة على التعامل مع أفراد أسرته ، والعمل بروح الفريق . ومن الأهداف التربوية التي جاءت في الوثائق الرسمية تؤكد على هدف : " **تكوين فرد كعضو فى أسرة** " وهى :

- تعود المشاركة الإيجابية والتعاون فى أداء بعض الخدمات المنزلية فى حدود قدرات الطفل . ولقد صار هذا الهدف ضمن أهداف التعليم الأساسى عام ١٩٧٨ وظل العمل بها كأهداف للتعليم الأساسى حتى منتصف الثمانينيات.

وفى عام ١٩٨٥ جاء هدف "الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة والمدرسة " ، وما يتمثل فيها من قيم دينية وخلقية ووطنية وتراث تاريخى. وقد جاء هذا الهدف ضمن أهداف المراحل ، أى ليس هدفاً عاماً للتربية . ومن الملاحظ أنه لا توجد فى مصر أهداف عامة للتربية تحرص على تكوين فرد عضو فى أسرة ، وإنما الأهداف الموجودة تعنى بالفرد كعضو في المجتمع ككل ولم يتعرض لدور الفرد في الأسرة إلا من خلال الهدفين الفرعين ضمن أهداف المراحل التي ذكرت سلفاً.

---

(١) أهداف التربية والتعليم فى مصر ، مرجع سابق.

(٢) مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣، مرجع سابق.

٢ب- تكوين فرد عضو في مجتمع :

وهو الفرد الذى لديه القدرة على المشاركة الإيجابية مع الآخرين والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ، لكى يصبح عضواً فى المجتمع ، أى مواطناً اجتماعياً لديه إنتماء لأهله ووطنه قادر على التفاعل مع مجتمعه وبيئته.

ويتأكد هذا الهدف " **تكوين فرد عضو فى مجتمع** " فى اهداف عام ١٩٨٠[١] وهى :

- تأصيل الانتماءللمجتمع والحفاظ على مقوماته.
- التأكيد على مفاهيم العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وهذا الهدف الأخير لا يتصل اتصالا مباشرا بهذا المحور وإنما يؤكد على المفاهيم الاجتماعية . فيتحقق للفرد العدالة الاجتماعية ليعيش فى سلام ويعرف معنى الوحدة الوطنية ويعيشها.

أما فى عام ١٩٨٥ [٢] ومن خلال أهداف المراحل التعليمية ، كان هناك هدف " الشعور بالانتماء والتبعية المستنيرة للجماعة والولاء للمجتمع الكبير" وهدف تحقيق التماسك والترابط مع ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعى وكذلك هدف " تنشئة الطفل على الاعتزاز بالانتماء الوطنى وبقوميته العربية ".

ونجد فى تلك الأهداف السابقة تأكيداً على انتماء الفرد للجماعة وشعور بالولاء للوطن وللقومية العربية ، ليعرف الفرد دوره كمواطن اجتماعي لديه شعور بالانتماء للجماعة والولاء لمجتمعه ولوطنه.

وفى عام ١٩٨٥ أيضا [٣] أعلن المكتب الفنى للوزير أنه يجب أن نسعى لتحقيق أهداف اجتماعية فى مصر : أى أهداف ترتبط بالمجتمع ، تجعل الفرد عضواً فى المجتمع.

---

(١) مصطفى كمال حلمى: تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، ١٩٨٠، مرجع سابق.

(٢)وزارة التربية والتعليم : أهداف المراحل التعليمية، ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٧

(٣) عبد السلام عبد الغفار : السياسة التعليمية فى مصر ، مرجع سابق

وفى عام ١٩٨٧ [١] ومن بين أهداف التربية والتعليم كما صاغتها لجنة صياغة الأهداف ، نجد أهدافاً مرتبطه بتحديث النظم الاجتماعية ويتفرع هذا الهدف إلى أهداف فرعية هى :

- فهم العلاقات المتشابكة للنظم الاجتماعية.
- تنمية الوعى بالأدوار الاجتماعية والتدريب عليها.
- تنمية المسئولية الاجتماعية فى مواجهة المشكلات الراهنة .
- تنمية مهارات الإتصال الاجتماعى والعمل ضمن الفريق.

كل تلك الأهداف الفرعية ، تهدف إلى تنمية الوعى لدى الأفراد بالأدوار الاجتماعية لهم ، وبمسئوليتهم الاجتماعية لمواجهة المشكلات ، بل ومساعدة الفرد لكى يمكنه العمل بروح الفريق ويتعامل مع الآخرين ، كذلك تنمية مهارات العمل الجماعى والاتصال بالآخرين.

وفى عام ١٩٨٧ [٢] جاءت أهداف مرتبطة بالنظم الاجتماعية عن طريق تنمية الوعى الاجتماعى، ليكون لكل الأفراد الوعى الاجتماعى والتعاون مع الجماعة.

وفى عام ١٩٩٤ [٣] جاء هدف " اكتساب القدرة على المشاركة الإيجابية فى عمل الجماعة ، والجهد التعاونى والتكافلى والقدرة على إدراك العلاقة بين الحق والواجب " ، وهو هدف يؤكد على أهمية تكوين مواطن اجتماعى لديه القدرة على المشاركة مع الجماعة والتعاون معهم.

وقد تأكد هذا الهدف مرة أخرى فى عام ١٩٩٤ [٤] وهو هدف " تعميق الانتماء الوطنى من خلال السلوك الإيجابى فى الحفاظ على البيئة والتعاون مع الآخرين من أجل التقدم ".

٣) <u>تكوين عضو سياسى:</u>

إعداد الفرد لكى يصبح عضواً مشاركاً فى الحياة السياسية فى مجتمعه،

---

(١) أهداف التربية والتعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩

(٢) وزارة التربية والتعليم : دراسات فى تطوير التعليم ، القاهرة،١٩٨٧

(٣) مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإبتدائى ١٩٩٣، مرجع سابق

(٤) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

المواطن المدرك لحقوقه ، القائم بواجباته ، الذى يكرس نفسه لخدمة وطنه ، القادر على المشاركة فى إتخاذ القرارات وممارسة الأساليب الديمقراطية . القادر على القيام بواجبات المواطنه ، بمعنى قدرته على الحكم على الناس وعلى الإجراءات حكماً صحيحاً ، واتخاذه دوراً فعالاً فى صنع القوانين وفى اطاعتها [١]. ويتأتى ذلك عن طريق تنشئة المواطن السليم وتكوين مقومات شخصيتة وتنمية الوعى بحقوقه ، وتوفير الإمكانات الممكنه له وكذلك اتاحة فرص متساوية لمختلف الجماعات والبيئات. كذلك استيعاب كل الملزمين بالتعليم الأساسى ، وتوفير الفرص المتكافئة من خلال العملية التعليمية.

ومن الأهداف التربوية التى تدور حول هدف " تكوين عضو سياسى " أو "مواطن ديمقراطى " التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية " [٢] ويتفرع من هذا الهدف أهدافاً فرعية تؤكد على أهمية تكوين مواطن ديمقراطى مثل تكوين الشخصية الديمقراطية . ويتضح من هذا أن الدولة تحرص على أهمية هدف تكوين الفرد الديمقراطى ليكون قادراً على المشاركة فى الحياة السياسية . كما تحرص الدولة على هدف : تحقيق تكافؤ الفرص وذلك لتحقيق الديمقراطية.

وفى عام ١٩٨٥ [٣] كان هناك هدف " ترسيخ النظام الديمقراطى " القائم على حرية الإنسان وسيادة الشعب وتحالف قواه العاملة. ثم هدف " تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، وقد تكرر هذا الهدف من قبل فى عام ١٩٨٠.

وفى عام ١٩٩٤ [٤] نجد تكرار لنفس الهدف الذى يؤكد على القيم الديمقراطية من خلال هدف " ترسيخ القيم الديمقراطية التى تتمثل فى التسامح والمشاركة الإيجابية فى العمل الجماعى ، وتحمل المسئولية واحترام حقوق الآخرين.

---

(١) جون ديوى : الديمقراطية والتربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٩

(٢) مصطفى كمال حلمى : تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق

(٣) وزارة التربية والتعليم : أهداف المراحل التعليمية ، ١٩٨٥.

(٤) مؤتمر تطوير مناهج التعليم الإبتدائى ، مرجع سابق.

٤) تكوين فرد اقتصادي

يحرص هذا الهدف على تكوين الفرد المنتج ، الذى يقدر قيمة العمل ، ويعرف كيف ينظم اقتصاديات حياته ، وهو أيضا مستهلك جيد لديه كفاءة فى الشراء قادر على ترشيد استهلاكه.

ومن الأهداف التربوية التى تدور حول محور تكوين فرد اقتصادى هدف يعتبر أن التعليم هو " المصدر الرئيسى لتوفير العمالة الفنية والعلمية والادارية الماهرة والمدربة للتى تكفل دفع عجلة الإنتاج "[١].

ويتضح من هذا الهدف أنه مع بداية الثمانينيات كان هدف الدولة الحرص على زيادة الإنتاج عن طريق توفير العمالة الفنية المدربة وذلك من خلال النهوض بالتعليم الفنى ، وتدريبهم تدريباً مهنياً يرفع من كفاءتهم.

وفى عام ١٩٨٥، كان التأكيد على الأهداف الاقتصادية ، وهى التى تعنى بتوفير القوى البشرية المدربة على مستوى عال من الكفاءة الفنية والمهنية والحرفية ، وهو نفس الهدف السابق الذى يحرص على إعداد الفرد المدرب المؤهل فنيا ، ومهنيا وذلك لأن الدولة فى ذلك الوقت كانت تحرص على زيادة الإنتاج والخروج من الأزمة الاقتصادية التى كانت تواجهها ، فتبدأ بالقوى البشرية التى هى عماد رأس المال لأى تنمية بل وأى إصلاح اقتصادى .

وفى عام ١٩٨٥ [٢] ومن خلال أهداف المراحل ، نجد أهداف تؤكد على العمل المنتج وتكوين الفرد المنتج وهى :

- تنظيم الاقتصاد القومى على أساس التخطيط ، وفقا لخطة تنمية شاملة لفروع الإنتاج مع عدالة توزيع ثمار الإنتاج.
- تقديس العمل وإحترامه بإعتباره المفتاح الوحيد للتقدم وهو حق وواجب وحياة.
- الربط بين التعليم وبين حاجات المجتمع والإنتاج وخطط التعمير، وحاجات الدول العربية والأفريقية من القوى العاملة فى كافة الأنواع والمستويات.
- تشجيع الصناعات الحرفية ، والتمكين للصناعات الريفية فى القرية بما يكفل زيادة الإنتاج وتحسين الدخل.

---

(١) مصطفى كمال حلمى : تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ١٩

(٢) أهداف المراحل التعليمية، ١٩٨٥، مرجع سابق

ويتضح من الأهداف السابقة ، أنها وأن كانت أهداف مراحل تعليمية ، إلا أنها عامة وشاملة ، وتواكب خطة الدولة فى التنمية والتقدم ، بل والربط بين التعليم وحاجات المجتمع ومتطلبات الإنتاج . كذلك نجدها ضمن خطة الدولة فى تشجيع الصناعات الصغيرة وذلك لزيادة الإنتاج وتحسين دخل الفرد.

وفى عام ١٩٨٧ جاء هدف " إقامة المجتمع المنتج " [١] بإعتبار التعليم الركيزة الأساسية للإنتاج ، ذلك لأنه إنفاق استثمارى فى الموارد البشرية المتاحة فى أى مجتمع لكى يصنع منها قوى عاملة مؤهلة وقادرة على الإنتاج.
وزيادة الإنتاج والإنتاجية هى القضية الكبرى فى جميع المجتمعات وهى المقياس الحقيقى لتقدم الدول.
لقد أكد هذا الهدف الذى جاء فى " الإستراتيجية" على أهمية أن يكون المجتمع كله عاملاً ومنتجاً ،وأن تمد المجتمع بالعمالة الماهرة المدربة التى هى ركيزة الإنتاج ، كذلك أتضح من خلال هذا الهدف أن زيادة الإنتاج هى الشغل الشاغل للدولة حيث أنها مقياس تقدم الأمم ، ونحن كدولة نامية نحرص على زيادة الإنتاج والنهوض بإقتصادنا القومى.

وفى عام ١٩٨٧ أيضا جاءت ضمن " أهداف التربية والتعليم " أهداف تؤكد على أهمية العمل اليدوى فى إطار الأهداف المرتبطة بتحديث بنية العمل والإنتاج ومنها :
- تأصيل أحترام العمل اليدوى وممارسته كأساس ضرورى لحياة منتجة بسيطة على مستوى البيئة المحلية.

وفى عام ١٩٩١ [٢] أعلن أن " الأهداف الكبرى تقوم على إعداد جيل من المنتجين القادرين على تطوير المجتمع " وأنه لا بد من ربط التعليم بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل والإنتاج.
وقد جاءت هذه الأهداف ضمن خطة الدولة للنهوض بالتعليم ، وخاصة التعليم الفنى ، وإقامة مشروع "مبارك - كول " لإعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة . بل ربط التعليم باحتياجات السوق فى إطار حرص

---

(١) فتحى سرور: إستراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق، ص ٩٨

(٢) حسين كامل بهاء الدين : اتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه ، مرجع سابق.

الدولة على زيادة الإنتاج والتأكيد على مفهوم أن التعليم إنفاق استثمارى فهى تحرص على إعداد واستثمار تلك الطاقات البشرية فى مصر من أجل النهوض باقتصادنا القومى.

وبعد استعراض القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تشكل الأهداف التربوية فى مصر ، ثم رصد تلك الأهداف فى فترة الثمانينيات من خلال الوثائق الرسمية ، وتحليل تلك الأهداف وإعادة تركيبها وفق محاور أربعة ، تنتقل الدراسة إلى القيام بنفس هذه الخطوات فيما يتعلق بدولة المقارنة ، وذلك فى الفصل التالى.

obeikandi.com